

كل الحقيقة للجماهير

AL-HADAF



فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

# الجَبَلُ وَالْخَنَائِمُ

دَوْرٌ يَبْحَثُ عَنْ بَطْلٍ



كِتَابُ الْهَدَفِ الْحَادِي عَشَرَ

# بوابة ومجلة الهدف

كل الحقيقة للجماهير

[www.hadfnews.ps](http://www.hadfnews.ps)

كل الحقيقة للجمهور

# الهدف

AL-HADAF

فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية



أسسها الأديب الشهيد  
غسان كنفاني عام 1969

المشرف العام  
كايد الغول

رئيس التحرير  
د. وسام الفتعاوي

مدير التحرير  
سامي يوسف عيسى

تحرير وتنفيذ مجلة الهدف  
أحمد م. جابر

المدقق اللغوي  
أيوب جمال الشنباري

تصميم وإخراج الكتاب  
نضال أبو مائلة  
جيشارا عبد القادر

يسمح النقل وإعادة النشر  
بشروط الإشارة إلى المصدر

عناوين مجلة ويوابة الهدف  
غزة - بجوار مستشفى الشفاء -  
نهاية شارع الثورة  
الهاتف

08 - 2836472

البريد الإلكتروني  
info@hadfnews.ps

يصدر عن  
دائرة الإعلام المركزي

## المحتويات

- شكر وتقدير ..... 4
- البطولة والدور ..... 5
- مرحلة تحرر وطني ..... 11
- القبائل السياسية ..... 21
- أصنام القبائل السياسية ..... 27
- طقوسٌ مُدُنسة ..... 33
- زوايا حادة ..... 41
- الثالوث المقدس ..... 47
- تابوهات المعركة ..... 59
- الاسترزاق السياسي ..... 67
- الجبل والغنائم ..... 72

## شكر وتقدير

تتقدم هيئة تحرير " الهدف " ،  
بخالص الشكر والتقدير لمركز حنظلة  
للأسرى والمحربين، على جهوده  
الكبيرة في إخراج نتاجات الأسرى؛  
السياسية والأدبية والثقافية، ومنها  
مادة هذا الكتاب.

## البطولة والدور

من حق الشعب الفلسطيني أن يَتملكه الإحساس بالاعتزاز بتاريخه المقاوم للغزوة الصهيونية منذ ما يربو على مئة عام، وبما سَطَرته أجياله من بطولاتٍ خارقة، وبقائمةٍ لا حصر لها من الأبطال الذين كان لكل واحدٍ منهم أسطوره الخاصة، حيث تزخر ذاكرة الفلسطيني بتلك البطولات والأبطال حتى غدت تلك الذاكرة الجمعية إحدى وسائل المقاومة والدفاع عن الوجود، ولأن الذاكرة الحية للشعوب تعني الأصالة والكبرياء الوطني، ولأنها تعني التاريخ الذي تصنعه الأجيال في رحلة نضالها وانتصارها على أعدائها.

إن تجربة شعبنا الثورية التحررية وبطولاته، هي تجربة وبطولة جماعية، وإن انطوت على تجاربٍ وبطولاتٍ فردية، ساهمت في صنعها أجيال وأجيال في مختلف محطات الصراع مع المشروع الصهيوني، وأظهرت تلك التجربة الكفاحية الطويلة قدرة شعبنا على الصمود والإبداع والصبر والمواجهة الطويلة وبذل التضحيات، على الرغم مما اعتري ذلك النموذج البطولي من أخطاءٍ وإشكالياتٍ أعاقَت انجازه لمعركته التحررية، وأثقلت ثوراتنا وانتفاضاتنا بالمآسي، وكانت تنتهي ببطولاتٍ تراجمية من دون أن تفلح تلك النضالات العنيدة في حسم المعركة ورفع راية الانتصار النهائية. ومع التقدير والاحترام لتضحيات الشهداء وعطاءات شعبنا والاعتزاز ببطولاته العظيمة، إلا أننا نحتاج إلى بطولاتٍ تنتهي بانتصاراتٍ حاسمة ومدوية، لا ببطولاتٍ تنتهي بمآسٍ وانكسارات، تجرّ إلى أخطاءٍ وخطايا وإنزلاقاتٍ واخفاقات. نحتاج إلى بطلٍ حقيقي يقودنا نحو الخلاص. ليس بطلاً فرداً، فتجربة شعبنا زاخرة بالأبطال، الذين ننحي إجلالاً وإكباراً لهم. وليس قائداً فذاً، فشعبنا أنجب المئات من القادة الكبار، الذين حفرُوا أسماؤهم بالدم والعطاء والإخلاص في سفر التاريخ الفلسطيني المقاتل، وليس حزباً أو حركةً، لأن شعبنا أظهر إبداعه في ولادة الحركات والفصائل

المكافحة، التي أسهمت جميعها في دفع فاتورة الحرية والخلاص، ولأن فلسطين أكبر من الحركات والقادة والأحزاب نحن بحاجة إلى البطولة الجماعية التي يصنعها شعبٌ بأكمله، بطولة تقدم واجبها الوطني، وتؤدي دورها التاريخي، وتصنع الانتصار النهائي.

إن الدور الذي يجب أن يلعبه البطل الجماعي، هو دور الشعب المقاتل في سبيل حريته وخصاله الوطني، وحتى يتسنى لهذا البطل أن يؤدي دوره التحرري، يتعين عليه أن يتقن أداءه، وألا يقع في أية إخفاقات أو مصائد تاريخية، تُعطل فعله وتربك أدائه وتنتقص من بطولته. عليه أن يتقن دور البطل الشجاع والمخلص والتضحي والذكي والعنيد. ففي مرحلة التحرر الوطني تظهر الشعوب أروع صور التلاحم والتضامن، وتسمو القيم النضالية، وتتحسر الانحرافات الاجتماعية، وتبرز ابداعاتها الكفاحية الشعبية، ويجري حشد كامل الجهود الوطنية في خدمة المعركة التحررية.

إن هذه البطولة الجماعية، هي حالة ثورية ووطنية وعامة تُمثل نروة المعركة التحررية، وهذه الحالة تتسم بالقوة والثقة بالذات والقدرة على الاحتمال والصبر والذكاء والإخلاص والتضحية. حالة لا تعرف اليأس والإحباط أو النكوص، وهذه الحالة نجدها تُعبّر عن كل فلسطيني يسعى للتحرر، وتُعبّر عن وجدانه ورأيه وموقفه الوطني، ولن نجد أصدق وأفضل من تعبير الوحدة الوطنية الجامعة، التي تلم الشمل، وتُحشد القوى، وترهب الأعداء، وترأب أي صدع.

إن هذه السلسلة النقدية الجديدة التي ستحمل عنوان (دورٌ يبحثُ عن بطل)، تأتي استكمالاً للسلسلة السابقة التي حملت العنوان (على صفيحٍ ساخن) وما تضمنته من معالجاتٍ نقديةٍ للتجربة الثورية الفلسطينية، ومحاولة استشراف آفاق المستقبل.

والسلسلة الجديدة، وما استحمله من عناوين، إنما ترمي لمحاولة وضع اليد على الأوجاع العامة والاختلالات والثغرات التي تعترى تجربتنا التحررية، ولفت الأنظار إلى مواطن الضعف، والإشكاليات العامة، لعلنا نستقي الدروس والعبر ونصحح مسارات المعركة.

سنحاول أولاً تعريف مرحلة التحرر الوطني، وتبسيط الضوء على الإشكاليات الفلسطينية في هذه المرحلة، التي تعيق إمكانية إنجاز مهمة التحرير، وتُشكّل مخاطراً محدقةً قد تلحق أضراراً فادحةً في المشروع التحرري. فقد بات لدينا التباساً واضحاً حول هذا المفهوم "التحرر الوطني" من بعد أن سقطنا في اغراءات الصراع على السلطة ومتاهاتها، حتى صار يتخيل للبعض أننا نعيش مرحلة الدولة والاستقلال، الأمر أوقفنا في المزيد من التيه وفقدان البوصلة، وضبابية الأولويات. لذا يتعين علينا التذكير بشكل متواصل أننا ما نزال في مرحلة التحرر الوطني.

ستعرج هذه الحلقات على مجموعة من العناوين، وستتناول ما آلت إليه الحالة الوطنية في السنوات الأخيرة وتعبيراتها الممثلة بالفصائل الوطنية الثورية، التي تحوّل دورها من وسيلة إلى غاية؛ بل وتحوّلت إلى حالة مترهلة يمكن أن نطلق عليها "القبائل السياسية"، من بعد أن تكلس خطابها الوطني والسياسي، وبات يسود في أوساطها التعصب الحزبي الشبيه بالعصبية القبلية، وهيئاتها أصبحت أشبه بالمجالس العشائرية، علاوةً على تحوّلها إلى أطر لتوزيع الغنائم والمكاسب الذاتية، وصارت محكومة بالتقاليد والأعراف بدلاً من الأنظمة والمحددات والضوابط واللوائح.

ومن ناحية ثانية، حوّلت "القبلية السياسية" شعاراتها ورموزها وسردياتها وقياداتها إلى أصنام، وحلت الأهداف الفئوية والحزبية الضيقة مكان الأهداف الوطنية العليا وسرديات الفصائل عن ذاتها مكان السردية التاريخية الوطنية ومناسبات الانطلاقات

مكان المناسبات الوطنية، ورايات الفصائل مكان العلم الوطني، وأخذت تتحول مع الوقت إلى "صنمية" خالية من أي روح.

كما وسنخصص بعض الحلقات لنقد بعض الظواهر السلبية في المجتمع الفلسطيني، وبعض الممارسات والطقوس المدنسة التي أسميناها بالوثنية الاجتماعية التي لا يجوز أن يتسم بها أو يمارسها أي مجتمع أثناء معركته التحررية، على شاكلة استعراض الثراء والبذخ الفاحش، وتقشي الاستهلاكية المغرضة، وانتعاش القبلية والعشائرية، وما بات يُعرف "بجرائم الشرف"، وعادات الثأر، وغيرها من العادات والتقاليد البالية.

أما القضية الأبرز التي ستعالجها بعض حلقات هذه السلسلة تتلخص بالمنعطفات التاريخية الخطيرة والزوايا الحادة في الوضع الراهن الفلسطيني، التي تتطلب بذل جهود كبيرة في سبيل الانفكاك منها، حتى يكون بمقدور حركة التحرر الفلسطينية أن تتجز معركتها التحررية، ولعل أخطر تلك الزوايا هي المرحلة الانتقالية "اتفاقيات أوسلو" التي علقنا بها من دون أن نفلح في كسر حلقتها ومغادرتها، إلى جانب إشكالية المقاومة والكفاح الوطني، التي باتت تفتقد للاستراتيجية والرؤية السليمة، أما الأخطر فيتمثل في حالة الانقسام الوطني واستمرارها، مما يُشكّل تهديداً للمشروع الوطني، وإخفاقاً مدوياً للنخبة السياسية الفلسطينية.

كما وسنفرد حلقة خاصة بالثالوث المقدس، لأي معركة تحررية، والذي يتلخص: بالوحدة الوطنية، المقاومة والكفاح، والخط السياسي الناجع، وبدون هذه الثلاثية المترابطة الحلقات، يستحيل انجاز المعركة وأهدافها الوطنية.

ومن ناحية ثانية، ينبغي أن يكون لدى أي شعب أثناء معركته التحررية، مجموعة من المحرمات "التابوهات"، التي لا يجوز انتهاكها، ومن ضمن تلك المحرمات:

الاقتتال الداخلي، والفساد، وتفشي الخوف والفرع، والخيانة الوطنية، والضعف والترهل، وأوهام الانتصارات، والمقاومة بالحقوق الوطنية.

ويجدر بنا التوقف أيضاً، لدى إحدى الثغرات الخطيرة في نضالنا الوطني، المتمثلة بـ"الاسترزاق السياسي" وتحويل العملية النضالية والسياسية إلى عملية تجارية وإلى تسوّل، إذ أن ثمة مكونات سياسية وكفاحية في الساحة الفلسطينية، بات وجودها عبئاً على كاهل النضال الوطني، ولا تحسن تلك المكونات غير التسوّل والمتاجرة بالدماء وبالمواقف، واقتناص الفرص والبحث عن مكاسبٍ فئوية أو ذاتية على حساب القضية الوطنية.

وأخيراً، سيجري التوقف، لدى إشكالية العزوف عن النضال والمشاركة إلى البحث عن الغنائم، ولم تنته المعركة بعد. فثمة من آثروا النزول عن الجبل والسعي وراء المغنم، أي البحث عن الحقوق ونسيان الواجبات.

ففي مرحلة التحرر الوطني، لا يجوز قلب المعادلة، لأن الواجب في هذه المرحلة يجب أن يسمو على الحقوق، وينبغي حشد كافة الجهود والطاقات في سبيل الانتصار في المعركة.

إننا نحتاج إلى الوقوف بصراحة أمام الذات الفلسطينية لمعاينتها ونقد تجربتها وحالتها الراهنة، ويتعين علينا أن نكف عن التمجيد الفارغ لذاتنا الفلسطينية ومكوناتها الوطنية والسياسية، ولا التقديس لتجاربنا الفاشلة.

إن ما ستتضمنه هذه الحلقات، ليس الهدف منه المزايدة أو الإساءة أو التقليل من شأن أحد، إنما هي محاولة للإبحار في تاريخنا الماضي، والغوص في حاضرنا، بغية البحث عن مفتاح الخلاص الوطني، حتى وإن بدت تعبيراتنا قاسيةً وحادةً، إنما غايتها الوصول إلى نتائج نحتاجها جميعاً، قد نتفق حول بعضها ونختلف عن

البعض الآخر، وكذلك بغرض إثارة الجدل والنقاش حول ما يعتري مسيرتنا التحررية من إشكاليات.

يتعين علينا ألا نبحث عن بطلٍ محررٍ كصلاح الدين، من خارج ذاتنا الفلسطينية، مع التقدير لكل بطلٍ عربيٍّ أو غير عربيٍّ يساهم معنا في المعركة، لأننا نحن أصحاب القضية، ونحن "أهل مكة" ونحن أدرى بشعابها وتعرجاتها، ولن يكون العرب فلسطينيون أكثر من الفلسطينيين أنفسهم.

إن البطل كامنٌ فينا جميعاً، وينبغي أن نؤدي دورنا وواجبنا الوطني، ونستكمل طريق من سبقونا، ونستلهم بطولاتهم وانجازاتهم، ونتعلم دروساً من أخطائهم وإخفاقاتهم.

إن هذه الحلقات لا يتوسل منها صاحبها السجين، أكثر من لفت الانتباه إلى الهم الوطني العام، وتسليط الضوء على بعض ما يعتري مسيرتنا التحررية من إخفاقات وإشكاليات... ولعل هذه الكلمات الخارجة من بين جدران السجون، يكون بمقدورها الوصول إلى كل من يشاظرنا رأينا، ولعلنا نقرع الجرس معاً للتنبيه من المخاطر المحدقة بمشروعنا الوطني.

## مرحلة تحرر وطني

تميز القرن العشرين عن غيره من القرون السابقة، بعدة ميزات أهمها؛ وصول الرأسمالية العالمية إلى ذروة تطورها في مرحلة الإمبريالية التي تتسم بتمركز رأس المال والإنتاج على نطاقٍ قومي، ثم تفضي هذه العملية إلى تصدير رأس المال إلى جانب السلع والخدمات إلى العالم، فتنشأ النزعة المتوحشة لاستعمار البلدان والشعوب لنهب مواردها، واستغلال أيديها العاملة الرخيصة، وتصريف البضائع في أسواقها، والهيمنة على قراراتها السياسي والاقتصادي، فيحتدم التناقض بين القوى الاستعمارية والتنافس فيما بينها على الأسواق والمواد الخام، والهيمنة على الاقتصاد العالمي فتندلع الحروب والثورات، حيث عرف القرن العشرين عشرات الحروب والثورات، لا سيما الحربين العالميتين الأولى والثانية، إذ أسفرت مجمل حروب القرن العشرين عن هلاك عشرات الملايين من البشر، وأسفر كذلك عن تشكيل نظامٍ عالمي جديد، وصراعٍ بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي لأول مرة في التاريخ.

ولعل أبرز ما ميز القرن العشرين عن غيره من القرون، تتمثل في كفاح الشعوب في سبيل تحريرها الوطني، ومطالبتها بالاستقلال، وإنهاء الاستعمار لبلادها، وشهد العالم عشرات الثورات التي خاضتها الشعوب المستعمرة، وتمكنت معظمها من الانتصار وكنس المستعمر عن أرضها، إما من خلال المقاومة المسلحة أو المدنية والشعبية، أو المزوجة بين أكثر من شكلٍ نضالي، وفي النهاية كانت القوى المستعمرة ترضخ أمام إرادة الشعوب، وتسلم بحقوقها والجلء عن أرضيها، ومن خلال ترتيبات خاصة تضمن إبقاء البلدان المستعمرة تابعة لها، من خلال إبقائها بالديون وربطها باقتصاداتها، أو إجراء بعض التحوّلات الجذرية في بنية الاقتصاد والمجتمع والثقافة، تسمح بنشوء نخبةٍ تابعةٍ لها ومتماهية مع سياساتها.

وتعرف المرحلة التي تخوض فيها الشعوب كفاحها ضد المُستعمر بمرحلة التحرر الوطني، وهذه المرحلة تتطوي على عددٍ من الخصائص تميزها عن أي مرحلةٍ أخرى في حياة الشعوب، وأول هذه الخصائص أنها مرحلة طارئة وغريبة وشاذة في حياة الشعوب يعد أن يجري انتهاك سيادتها واحتلال أراضيها من قبل قوةٍ أجنبية، تتخذ في الغالب بعض الذرائع الإنسانية أو الحضارية أو الدينية للتمويه على أهدافها ودوافعها الحقيقية في استعمار البلاد ونهب ثرواتها واستعباد شعوبها، وتسلك أشكالاً من الممارسات التي تهدف إلى ترويع الشعوب، من خلال انتهاج سياسة العنف والإرهاب المنظم، وتعطيل الحياة الطبيعية من خلال سياسات التجهيل والإفقار وإثارة الفتن والنعرات الطائفية والدينية والقبلية والعرقية، وثاني تلك الخصائص أنها مرحلة تتسم بالارتباك والاضطراب، بعد أن يجري تفكيك المنظومة السياسية وتقويض البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإخلال بالتوازنات السياسية والطبقية والدينية والقومية، وإعادة إنتاج المجتمع المُستعمر، ومحاولة إنتاج نخبةٍ جديدةٍ متساوقة مع الاستعمار ومشروعه، وتقنيت الهوية القومية، وتغذية الهويات والانتماءات القبلية (العشائر، الطوائف، المذاهب)، وإيقاظ الفتن النائمة منذ قرون، واستعداد أطراف ضد أطرافٍ أخرى، فنجد بعضها يهادن القوة المُستعمرة، ويتساوق مع مشروعها، فيما تتضرر مصالح فئات وأطرافٍ أخرى، حيث تشهد هذه المرحلة تنامي القلاقل والاضطرابات، وغياب الأمن والاستقرار، ويجري التعبير عنها بالاحتجاجات والهبات والمظاهرات إلى أن يصل الوضع إلى نقطة تحوّل تسمح باندلاع الثورة، وعند هذه الحالة تكون أوضاع البلاد قد ساءت تماماً، ولم يعد بمقدور الشعب احتمال ما تمارسه بحقه السلطات الاستعمارية.

وثالثها لجوء المُستعمر إلى استخدام آلة التدمير والقتل، فتتصاعد حدة العنف، وتصل في حالاتٍ كثيرةٍ إلى حدِ الإبادات الجماعية فتتكشف النوايا الحقيقية

للمُستعمر، ويسقط قناعه "الحضاري" وقشوره "الثقافية" الزائفة، ويظهر بوجهه الحقيقي، وبالرغم من العنف المستخدم بحق الشعب المُستعمر، وما ينطوي عليه من إشاعةٍ للرعب والفرع، إلا أنه في ذات الوقت يكسر حواجز الخوف والتردد، وتتنامى أعمال المقاومة، ويرتقي الوعي التحرري الجمعي.

ورابعها، تتصاعد المطالب الاستقلالية، ويرتقي الخطاب السياسي، ويصبح المجتمع برمته مُسيئاً، وفي حالة جدالٍ دائمة وتحوّل الضغوط الجماهيرية إلى قوةٍ جارفة مصممة على الانفكاك من اللحظة الاستعمارية، وتصل الأمور إلى هذه اللحظة إلى مرحلةٍ اللاعودة، من بعد أن تكون مصالح الجماهير قد تضررت بالكامل، وتغدو الثورة ضرورة، وليست خياراً. وفي المحصلة، فإن حملة التراكبات التاريخية ستؤدي إلى انفجار الثورة وعندها تصل المرحلة التحررية إلى ذروتها، أما الانتصارات والانكسارات، فإنها محكومة بكيفية إدارة المعركة.

وخامس تلك الخصائص، أن الحالة الثورية التحررية لا تبقى داخل النطاق المحلي للبلد المحتل، بل تمتد بتأثيراتها إلى دول الجوار، وتنتقل من حالتها المحلية إلى حالتها الإقليمية، حيث يكون الإقليم في الغالب متضرراً من الوجود الاستعماري في المنطقة، فيلجأ إلى إسناد حركة التحرر الوطني ودعم ثورتها، لا في حالاتٍ خاصة، (كما الحالة الراهنة التي تشهد فيها علاقات الإقليم علاقات خاصة مع إسرائيل على نحوٍ يَصُرُّ بالمصلحة الوطنية الفلسطينية) ومع اشتداد الثورة، وإدارة حركة التحرر الوطني لمعركتها السياسية، فإن القضية لن تبقى في نطاقها الإقليمي، بل ستتجاوزها لتصل بها إلى نطاقها العالمي، عندها تتجج حركة التحرر في إيصال قضيتها إلى العالم ودوله ومنظوماته السياسية، وتصبح على الأجنحة العالمية، ومن الصعب تجاهلها، وذلك لأنها وصلت إلى زخمٍ يصعب تجاوزه، أو الالتفاف حوله.

أما القوة الاستعمارية فتبذل جهوداً خارقةً لتثوية الثورة وإبقائها داخل حدود البلد، واعتبارها قضية محلية.

وسادسها، تتصاعد أعمال العنف من قبل الطرفين القوة المُستعمِرة وحركة التحرر، ويدخل في مرحلة الصراع التناحري وعندها تتوحد كامل قوى المجتمع للبلد المُستعمَر، وكلما تزايدت الانتصارات التي تحرزها الثورة، كلما تزايدت الفئات الاجتماعية المنظمة إليها، ويبدى الشعب إصراراً عنيداً على كنس الاستعمار، واستعداده لبذل التضحيات الجسام وخوض المعركة حتى النهاية، وهذا النوع من المعارك التحريرية محكومٌ بالانتصار الحتمي مهما بدت همجية ومستوى عنف القوة المستعمِرة، ومهما امتلكت من وسائل القوة والبطش، فالشعوب في مرحلة التحرر تبتكر أسلحتها الخاصة في مواجهة سلاح المُستعمِر، وكل ذلك مشروط بإدارة حركة التحرر لمعركتها بكفاءةٍ ونكاهٍ وتنظيمٍ وحسن تدبير.

لقد عرفت المعركة التحررية الفلسطينية كل هذه الخصائص في مختلف المحطات، ولكن من دون اكتمال هذه الخصائص وترابطها في كل محطة، وذلك لقراءة التجربة الكفاحية والمعركة التحررية الفلسطينية، وتميزها عن باقي معارك التحرر الوطني التي خاضتها بعض شعوب العالم ضد الاستعمار، أي أن المعركة التحررية الفلسطينية لها سماتها الخاصة، يمكننا أن نكتفها على النحو التالي:

أولاً: لم يجر احتلال فلسطين مرةً واحدةً، وإنما جاء على مراحلٍ طوال أكثر من تسعين عامًا:

1. مرحلة تسلل المُستعمِرين قبل نشوء الحركة الصهيونية بين أعوام (1878 - 1898).
2. المرحلة المنظمة بعد نشوء الحركة الصهيونية بين أعوام (1904-1917).

3. المرحلة المسنودة من قبل قوة خارجية ممثلة ببريطانيا وتبني المشروع الصهيوني رسمياً من قبلها بين أعوام (1917- 1948).
4. مرحلة احتلال معظم فلسطين وإقامة الدولة الصهيونية (1948-1967).
5. مرحلة احتلال ما تبقى من فلسطين، وأجزاء من البلاد العربية بعد عام 1967، وحتى اليوم.

إن احتلال فلسطين على مراحل، والظروف والملابسات التاريخية التي حملتها كل مرحلة، وتقطع أوصال الأراضي والمجتمع الفلسطيني بعد النكبة، وخضوع الشعب الفلسطيني لما أفرزته نتائج حرب العام 48 من وقائع جيوسياسية، أفقد الشعب الفلسطيني القدرة على بناء مؤسساته الوطنية وولادة حركته التحررية الوطنية، وإدارته للمعركة التحررية، وجعل من التجربة الكفاحية الفلسطينية مقطعة الأوصال، وتفتقد للترابط والقدرة على التركيم والبناء على الانجازات، حيث احتاج الشعب الفلسطيني لعدة عقود (أكثر من سبعين عاماً) حتى تمكن من إطلاق حركته التحررية وبناء مؤسساته الوطنية بعد العام 67.

ثانياً: واجه الشعب الفلسطيني مشروعاً استعماريًا استيطانيًا من العيار الثقيل، ومادة بشرية أتى بها الاستعمار من الخارج، وتسليح المشروع الصهيوني بمزاعم الحق التاريخي، وادعى أن مادته البشرية (اليهود) يمتلكون صفة الشعب القومي الذي تشتت عن أرضه (إسرائيل/ فلسطين) وأنه يعود إليها بعد آلاف السنين، وبهذا تحوّل شعبها الأصلي (الفلسطيني) إلى مجموعاتٍ سكانيةٍ تحتل "أرض إسرائيل"، مما يعني ضرورة التخلص منها، إما بطردها أو بإبادتها وحملت هذه المادة البشرية الاستيطانية أيديولوجيا تُشكّل مزيجًا من التاريخ الأسطوري والهوية الدينية والفكر الاستعماري العنصري والاستشراقي.

وهذه المادة أنتجت أشكالاً من القوى السياسية والفكرية المتنوعة (اشتراكي، عمالي، ليبرالي، ديني، قومي، علماني، يساري، يميني، شوفيني.. الخ) حيث جمع بينها جميعاً، رغم اختلافها الفكري والسياسي، العداء للعرب، وهيمنة "الدولة" الصهيونية على المنطقة، والقوة والعنف هي أساس الوجود والتحالف الاستراتيجي مع القوى الاستعمارية الغربية. بعبارة أخرى واجه الفلسطينيون مشروعاً استعمارياً من طراز فريد، يعتمد على قواه الذاتية وعلاقاته الخارجية.

ثالثاً: كانت التجربة الاستعمارية الصهيونية، هي التجربة الاستعمارية الأولى، التي يجري بها التآمر سلفاً وعلانيةً، على إقامة وتجسيد مثل هذا المشروع، من قبل قوى استعمارية عالمية، وبتواطؤٍ من بعض المكونات العربية، ولاحقاً بإشرافٍ أممي، من بعد أن سمحت الأمم المتحدة، وقبلها عصبة الأمم، لمثل هكذا مشروع أن يتجسد على أرضٍ ليست أرضه، وباقتلاع الشعب الأصلي من مكانه. لقد جردت هذه القوى العالمية والإقليمية الشعب الفلسطيني من حقوقه التاريخية المشروعة، وحرمته من إمكانية تجسيد مؤسساته السياسية والوطنية التي تسمح له بالتجزر في أرضه، وأعاقت من إمكانية تطوره، أو حتى قدرته على مواجهة كل مظاهر البطش والطمس والإبادة والاقْتلاع.

إذاً كان يتعين على الشعب الفلسطيني، أن يعايش تجربة تحررية مركبة وشديدة التعقيد، ويقف بمفرده في وجه مؤامرة كبرى استهدفت وجوده. وكان أول انتصار جسده الشعب الفلسطيني، تمثّل في قدرته على البقاء وإفشال الإبادة الجماعية، أو الاقْتلاع الكلي عن أرضه، وبقي قسمٌ كبيرٌ منه ثابتاً فوق أرضه، وأطلق هباته وانتفاضاته وثوراته التي كان لها دورٌ كبيرٌ في لجم التوسعية الصهيونية من التمدد بسهولة ويسر في أرضه وفي الأراضي العربية المجاورة.

وتعد إشكالية عدم ترابط المحطات الكفاحية، إحدى أهم الثغرات والعقبات في المعركة التحررية الفلسطينية. إذ أن انفصال الحلقات الكفاحية عن بعضها، أعاق من إمكانية مراكمة الخبرات والجهود الكفاحية والسياسية، وبدد إنجازات كل مرحلة، فيما كان المشروع الآخر المعادي مترابط الحلقات، ولم يتعرض لهزيمة واحدة فعلية، من شأنها أن تفقد توازنه وتعيق من إمكانية تقدمه وتركيمه لانجازاته، التي أتاحت له البقاء والتجذر وتحطيم أية قوة من شأنها أن تهدد وجوده.

لقد اعترت المعركة التحررية الفلسطينية مجموعة من العقبات والاشكاليات أولها: قوة المشروع الصهيوني المدعوم من قبل قوى عالمية عظمى، وثانيها: اكتسابه الشرعية الدولية، باعتراف معظم دول العالم بأحقية بالوجود، وثالثها: ضعف دول الإقليم وتواطؤها مع المشروع الصهيوني في محطات مختلفة، ورابعها: عجز الذات الفلسطينية على التصدي وحدها للمشروع الصهيوني والإجهاز عليه.

وإذا أمعنا النظر في المعركة التحررية الفلسطينية طوال تاريخها الممتد لأكثر من مئة عام من الزمان، سنجد أن الاشكاليات الموضوعية التي أعاقت إنجاز الانتصار التاريخي كانت أكبر من الاشكاليات الذاتية الفلسطينية، أي أن قوة المشروع الصهيوني المتجسد في "دولة إسرائيل" وعدوانيته، والدعم الهائل الذي يحظى من قبل قوى عالمية وإقليمية، هي من تطيل أمد المعركة التحررية، إذ أن عوامل وجود وبقاء هذا المشروع هي عوامل خارجية بالأساس، وإن تمكن ذاتياً من الصمود وتجسيد القوة العظيمة، غير أنه كان وما يزال يحتاج إلى الخارج لبقائه.

أما من ناحية الذات الفلسطينية وأخطائها، فبوسعنا القول أن الفلسطينيين قبل محطة النكبة، عجزوا عن تجسيد حركتهم القومية أو بناء المؤسسة القومية التي تُشكّل بيتهم الوطني، بسبب تخلف النخبة والمجتمع في تلك المرحلة، ولو أن الفلسطينيين أفلحوا في تلك المرحلة في بناء منظماتهم وكيانهم السياسي بموازاة

المنظمة الصهيونية ربما كان بالإمكان الحفاظ على جزءٍ من الهوية والأرض، وربما لم نصل إلى محطة النكبة بتلك الصورة الأساوية، غير أن الشعب الفلسطيني تدارك ذلك الخلل التاريخي بعد سنواتٍ، حيث تمكن بمساعدة العرب من بناء بيتهم السياسي المُتمثل في منظمة التحرير، والتي تمكنت بعد محطة النكسة وهيمنة الفصائل الثورية عليها، من تحقيق انجازات سياسية ودبلوماسية ووطنية هائلة، مع أن المنظمة اعترى بنائها وشكل القيادة فيها، العديد من الأخطاء، ولم تسع فتح، كفصيلٍ مهيمن عليها منذ العام 69 إلى إحداث تغييرات جوهرية في نظامها وسياستها، وبنائها الداخلية، ولا إجراء اصلاحات تسهم في تدعيمها، مما جعل منها كياناً مترهلاً، وشكلياً، وبيروقراطياً، ومتخلفاً وقاصراً عن أداء مهمته التاريخية.

أما إشكالية المعركة التحررية الفلسطينية الحديثة، منذ العام 1967 أو حتى اليوم، أنها تحركت وما زالت تتحرك في قلب واقعٍ عربيٍّ مريِّرٍ وضعيفٍ وعاجزٍ ومتخلفٍ ومتواطئٍ سعت بعض أنظمتها لاحتواء الفعل الثوري الفلسطيني، واستخدامه في المعارك بين الأنظمة أو تثبيت معادلات الحكم الداخلية، وشكّل البعد الدولي نقطة ضعفٍ أخرى لحركة التحرر الوطنية الفلسطينية التي كان يتعين عليها السير في حقل ألغام الصراعات الدولية، وفوق كل ذلك بقيت الحالة الفلسطينية منقسمةً، وما الانقسام الوطني الأخير إلا نتاجاً لحالة الانقسام الفلسطينية التاريخية.

أما الخلل الثاني، فقد تمثّل بتوقيع اتفاقيات "أوسلو" وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تداخلت المرحلة التحررية، بمرحلة بناء الدولة، مما أضعف من إمكانية تقصير عمر الاحتلال، وأطال من أمد المرحلة الانتقالية التي أصبحت بحكم الوقائع على الأرض مرحلة انتقالية دائمة وهيئاً للبعض أننا انتهينا من مرحلة التحرر الوطني، وأننا قاب قوسين أو أدنى من الدولة (الدولة على مرمى حجر). ففي مرحلة السلطة تراجع مستوى النضال ضد الاحتلال، واتسعت حدة التناقضات الاجتماعية

والطبقية والسياسية، ولم تفلح تجربة الانتخابات التشريعية الأولى سنة 1996، في تحدي بناء الدولة، وأفضت تجربة الانتخابات الثانية عام 2006 إلى الانقسام الوطني الراهن، ولن يتسنى للانتخابات الثالثة في حال إجرائها، من إعادة اللحمة الوطنية، ما لم يجر إنجاز هذه العملية قبل الانتخابات وليس بعدها.

إن الحالة الوطنية الراهنة تستدعي إنجاز الوحدة الوطنية، لأن هذه الوحدة، هي جوهر عملية التحرر الوطني وقلبها النابض، وبدونها ستبقى المعركة التحررية متعثرة.

إن المرحلة التحررية الوطنية تستدعي:

1. إنجاز الوحدة الوطنية بين مختلف المكونات السياسية الفلسطينية، عبر إنجاز المصالحة، والاتفاق على إعادة بناء البيت الفلسطيني الجامع لكل الوطني مُتمثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبناء الأطر الشعبية الميدانية لمقاومة الاحتلال.
2. تقتضي إعادة بناء منظمة التحرير وتطويرها وتفعيلها، عملية بناء استراتيجية سياسية كفاحية موحدة، تجمع عليها مختلف مكونات الشعب الفلسطيني بقواه السياسية ومؤسساته الوطنية والأهلية والشعبية، وحسم مشروع السلطة كمشروع في خدمة كفاح شعبنا ونضاله وليس مشروعاً تسويماً في خدمة الاحتلال.
3. إعادة الاعتبار للعمق العربي والإقليمي، وحشد القوة والامكانيات والطاقات العربية في مساندة النضال الفلسطيني.
4. العمل الفاعل والحثيث والمنظم على الساحة الدولية، وخلق أكبر اصطفاغف مناوئ للاحتلال من الأحزاب والدول والمنظمات والمؤسسات الدولية.

إن أية عملية تحررية وطنية ينبغي أن تقوم على هذه الأسس وتكاملها، حتى يتسنى لحركة التحرر الفلسطينية انجاز معركتها لصالحها، وهي الأسس ذاتها التي مكّنت كافة حركات التحرر العالمية من انجاز انتصاراتها التاريخية على أعدائها، واستعادة حقوقها وبناء دولها.

## القبائل السياسية

أفضت التحوّلات العاصفة في الحالة الفلسطينية، منذ ثلاثة عقود، إلى جانب الانتكاسات المتكررة في التجربة الثورية الفلسطينية إلى تراجعٍ خطيرٍ في أداء ودور الفصائل/ الأحزاب الفلسطينية التي تحوّلت من وسائل لإنجاز غاية التحرير والعودة، إلى غاياتٍ بحد ذاتها، فيما تحوّلت القضية الوطنية إلى وسيلةٍ للبقاء والاسترزاق السياسي.

غير أن أخطر ما تشهده الحالة الفلسطينية الراهنة، يتمثل في تحوّل الفصائل والأحزاب السياسية، إلى حالةٍ أشبه بـ"القبائل السياسية"، أكثر من كونها أحزاباً سياسيةً تؤدي مهامها ووظائفها السياسية والنضالية والوطنية التاريخية، وهو ما يشبه إلى حدٍ ما الحالة الفلسطينية في ثلاثينيات القرن الماضي، عندما كانت الأحزاب السياسية مجرد واجهات للعائلات والقبائل الفلسطينية المتنازعة. وقد يبدو هذا التوصيف مبالغاً فيه، وغير موضوعي، ويثير الكثير من الاحتجاجات، لكننا ورغم التقدير للفصائل الوطنية وتاريخها وتضحياتها، سنصر على هذا التوصيف، بهدف النقد، وليس المزايدة أو المماحكة، وسنركز على العديد من الثغرات وبعض السمات التي باتت تتسم بها الفصائل الوطنية، والتي أدت بنا إلى استخدام هذا التعبير.

إن سبب إصرارنا على تعبير "القبائلية السياسية" إنما ينبع من العوامل التالية: أولاً/ تشهد الساحة السياسية والحزبية الفلسطينية حالةً غير مسبوقة من الانحطاط والضعف والترهل والتخبط. حيث أنتجت الأزمة الوطنية منذ أوسلو وحتى اليوم حالةً حزبيةً متكلّسةً، وتراجع دورها في الحياة العامة، وتخلي الكثير منها عن وظائفها السياسية والاجتماعية والنضالية، وتقهقر خطابها التحشدي والجماهيري، أما مؤتمراتها واجتماعاتها فقد باتت أشبه بالجلسات القبائلية، بحيث يجري التباحث في شؤون الحزب/الحركة وقضاياها الداخلية أكثر من

الحيز المخصص للشؤون السياسية والوطنية، والآليات الداخلية التي تحكمها أشبه بالنظام الذي يحكم العشائر، وحلت الطاعة مكان الانضباط والارتجالية في اتخاذ القرار مكان المركزية الديمقراطية، أما طقس الانتخابات فقد غدا محسوماً سلفاً بلا أي تنافس جدي أو محفزات، وقادة الفصائل غدو مثل شيوخ القبائل لا يخضعون لأي مساءلةٍ أو تجديد، ويشغلون مواقعهم مدى الحياة.

ثانياً/ تسود الحالة الحزبية الفلسطينية، أشكال من التعصب الخالي من أي مضمونٍ وطنيٍّ أو فكريٍّ أو كفاحيٍّ، وهو ما يذكرنا بالعصبية القبلية التي تقوم على أساس روابط الدم وأوهام أصالة القبائل ونسبها وشرفها ورموزها، فيما العصبية أو التعصب في "القبلية السياسية الفلسطينية" تقوم على أساس أوهام التفوق والحزبية الضيقة والسرديات الحزبية التاريخية، والتي تقود أحياناً إلى العنف.

ثالثاً/ لم تتمكن الفصائل الفلسطينية من تطوير خطاب حزبي - سياسي واضح مبني على أساس ثقافة المجتمع المدني، ويليق بمرحلة التحرر الوطني، فيما ظلت الخطابات الحزبية وسرديات الفصائل عن ذاتها تشبه إلى حدٍ بعيد سرديات القبائل عن ذاتها، وكل ذلك على حساب السردية الوطنية الجامعة، وبات السعي لإعلاء اسم الفصيل على حساب القضايا الوطنية هو الشغل السائد.

رابعاً/ أما الصراعات الفصائلية فقد اتخذت في بعض المحطات شكلاً من أشكال الصراعات القبلية، سواء من حيث الاقتتال التناحري، كما جرى على أرض قطاع غزة قبل أكثر من خمسة عشر عاماً، أو من حيث المصالحات التي كانت تتخذ شكل المصالحات العشائرية من دون التوصل إلى صيغٍ وطنيةٍ وسياسيةٍ، تلزم الأطراف المختلفة بالارتقاء إلى مستوى التضحيات أو المخاطر

المحدقة، وتحرّم الاعتقال الداخلي. أما الترشق الإعلامي، فكان يبتعد في كثير من الأحيان عن اللغة واللياقة السياسية، ويأخذ أبعاداً شخصيةً ومزايدات مبتذلة، وهو يشبه إلى حدٍ بعيدٍ تندرّات القبائل ببعضها البعض، والضرب على وتر عيوب ومثالب بعضها. وصار الكُتّاب والناطقون والإعلاميون المدافعون عن فصائلهم أشبه بشعراء القبائل، في قصائدهم المدحية لقبائلهم، والهجائية ضد القبائل المناوئة من دون أن تصل الثقافة الوطنية برمتها إلى تطوير اتجاهات نقدية للحالة الفلسطينية بغية تصحيح الأخطاء والمسارات.

خامساً/ كانت القبيلة بالنسبة للإنسان العربي القديم تعبير عن هويته وانتمائه وإحساسه، وحاجته للحماية، وكذلك إطاراً لتوزيع الغنائم من بعد معارك الغزو. وفي الحالة الفلسطينية تحوّلت الفصائل الوطنية، إلى أطرٍ تُعبّر عن هويات حزبية ضيقة وتوفّر حماية لأفرادها، والأهم إطاراً لتوزيع الغنائم في عصر الانحطاط الذي نعيشه، ففي زمن المد الثوري كان الانتماء للفصائل المقاومة تعبير عن انتماء وطني وسياسي يحتاجه المناضل ليمارس نضاله، ويُقدّم تضحيته وواجبه في سبيل القضية والوطن. وكان الواجب يسبق الحق. أما اليوم فقد باتت صيغة الانتماء للفصائل في جانبٍ كبيرٍ منها تعني البحث عن الحقوق والفرص وجمع الغنائم. فصار الحق يسبق الواجب.

ومن زاويةٍ ثانيةٍ ثمة أحزاب ومكونات سياسية لا وجود لها على أرض الواقع، أو لها وجود هامشي لا يذكر، وباتت تحمل اسماً وعنواناً وتحظى بمخصصات مالية ضخمة لا تتناسب مع حجمها، وتفوق ما تقدمه من خدماتٍ وتضحيات، وأصبحت مثل هذه الفصائل مجرّاطر لتوزيع الغنائم ليس إلا.

وباختصار أصبحت لغة المرحلة، هي القتال من أجل إحراز الحق في الغنيمة، والهروب من دفع الواجب الوطني.

إن هذه السمات الخمس التي تتقاطع فيها حال الفصائل الوطنية مع القبلية، إنما تتطوي على حالةٍ من الانحطاط والتخلف وشيخوخة الحياة الحزبية الفلسطينية، إذا ما قارناها بحيوية الحياة الحزبية في الكيان الصهيوني. كما أنها تعبير عن تخلف الطبقة السياسية الفلسطينية، وعجزها عن تطوير المجتمع السياسي والمدني. ومن المفارقات، أننا في زمن المد الثوري، كنا نشهد تراجعاً للروح القبلية والعشائرية، كما كان الحال عليه أثناء ثورة العام 36 حيث أصبحت الثورة، وما تحمله من روحٍ وطنيةٍ صاعدة، تحل مكان القبيلة والعائلة، فيما كانت المرحلة السابقة للثورة، بأنشطتها وأحزابها وصراعاتها تُعبر عن نزاعات قبلية معروفة. وكذلك كان الحال في الثورة المعاصرة حين تحوّلت فصائل الثورة وما تحمله من مضامين سياسية وفكرية وكفاحية ووطنية، إلى أطرٍ تجمع المناضلين الباحثين عن أقرب طريق لتحرير فلسطين. وفي تجربة الأرض المحتلة قمعت الانتفاضة الأولى وما حملته من ثقافة وطنية، وروح تضامنية عالية، أية نزاعات تتم عن سيادة روح القبيلة على الحزب أو الوطن. وكان الأخوة في البيت الواحد وأبناء القبيلة يتوزعون على مختلف الفصائل، ويتسابق الجميع في خدمة القضية الوطنية.

وما أن انتكست الانتفاضة الأولى حتى راحت تنتمى النزعات القبلية والعشائرية، حيث جرى التعبير عنها بأكثر من شكل ( الانتخابات البلدية، التشريعية الأولى عام 96، التنادي للثارات، صندوق القبيلة، ديوان القبيلة والعشيرة... الخ). وتسارعت وتيرة هذه الظواهر بعد انتكاسة الانتفاضة الثانية واستيقظت الروح القبلية كاستجابةٍ لتراجع الفصائل الوطنية، وما كانت تلعبه من دورٍ سياسيٍ ووطنٍ وكفاحٍ في الساحة الفلسطينية.

إن تعبير " القبائل السياسية" الذي اشتققناه، للتعبير عن الحالة الحزبية المتردية في فلسطين، وإلى جانب السمات التي أوردناها قبل قليل، فبوسعنا أن نضيف بعضاً

من المظاهر التي باتت تتسم بها القبائلية السياسية. فقد حلت التقاليد الحزبية مكان الأسس والمبادئ والأعراف مكان القوانين واللوائح الناظمة، والخطب السياسية الشعبية، فكان الخطابات السياسية الناضجة المتزنة.

أما العامل الأساسي الذي يكمن وراء هذه الظاهرة، يتمثل في غياب المؤسسات السياسية الفاعلة، والإقصاء السياسي، والاستئثار بالقرارات السياسية والوطنية. فمنذ تشكيل السلطة الوطنية والهيمنة عليها من قبل فصيل واحد أدى إلى إضعاف وتهميش بقية الفصائل الأخرى، وأضعف من تجربتها، وقصص من حيزها ونشاطها السياسي والنضالي حيث أخفقت مرحلة السلطة في تطوير ثقافة ديمقراطية تسمح بانتعاش الحياة الحزبية، فلا هي بقيت فصائلاً ثورية مثلما كان عليه الحال قبل تشكل السلطة، ولا هي تحولت إلى أحزابٍ سياسية تمارس مهامها ووظائفها وأنشطتها، سواء في مؤسسات السلطة، كالمجلس التشريعي أو في الشارع، أو في وسائل الإعلام. وتراجعت مساحة الحريات، وجرى تضيق الخناق على أنشطة الفصائل لأسبابٍ ودوافعٍ مختلفة.

وفي المحصلة، أنتجت الحالة المتداخلة بين النضال الوطني وبناء السلطة - أي مرحلة التحرر الوطني ومرحلة الدولة - أنتجت حالة هلامية، بنصف فصائل وبنصف أحزاب، وأخذت هذه التجربة بالتلاشي، وتهشمت قواعدها التنظيمية حيث كشفت الانتفاضة الثانية عن هذا الضعف والهشاشة في البنى التنظيمية للفصائل، حيث عجزت عن إسناد ودعم أذرعها العسكرية الميدانية، وعجزت عن تشكيل الأطر القيادية الموحدة لقيادة وتوجيه الانتفاضة.

وفي المرحلة الحالية نكشف ضعف الفصائل وانكافؤها عن ممارسة دورها ومسؤولياتها إزاء ما يجري من ممارسات احتلالية على الأرض، وما تشهده الساحة الفلسطينية من تنامي لمظاهر المقاومة المتنوعة، جعل الفصائل الوطنية الرئيسية

على هامش هذا الحراك، وعزز من تقاوم هذه الحالة، استمرار الانقسام الوطني وتجميد المؤسسات الوطنية، وهيمنة الفصيلين الأكبرين على الأوضاع في الضفة والقطاع، ونشوء سلطتين واحدة في الضفة وأخرى في غزة، بحيث غدت فتح إلى حدٍ ما ملاحقة في غزة، وغدت حماس ملاحقة في الضفة، ولم تسع الفصائل عموماً، وبشكلٍ جدي لإنهاء الحالة الشاذة الراهنة المُتمثلة بالانقسام الوطني.

وباختصار، فإن تعبير "القبيلة السياسية" وإن كان حاداً أو مبالغاً فيه - ينطوي على ثلاثة مركبات: ( العصبية الحزبية - التقاليد الحزبية المتكلسة - الغنائم) مع تراجع للهويات السياسية والأيدولوجية بأشكالها المختلفة، وباتت الهوية الحزبية تغطي على الهوية الوطنية، وقوام هذه الهوية الحزبية: سرديات الفصائل عن ذاتها - راية الحزب - قسم الحزب - انطلاقة الحزب - شعارات الحزب... الخ. إن استعادة الفصائل / الأحزاب الوطنية لدورها السياسي التحرري مرتبط بالمؤسسات والبيئة الديمقراطية، وإعادة تجديد بنى الأحزاب وتطويرها على أسسٍ حديثة.

## أصنام القبائل السياسية

كنا في الحلقة السابقة قد أطلقنا اسم "القبائل السياسية" في محاولة لتوصيف الحالة الحزبية الفلسطينية في مرحلتها التحررية، وهذه الحالة تُذكرنا بحالة القبائل العربية قبل ظهور الإسلام، عندما كان لكل قبيلة صنمها أو أصنامها المقدسة، التي اعتبرت في ذلك العهد رمزاً لهوية القبيلة.

وفي ذلك الحين اعتُبرت الأصنام وسيلة لعبادة الخالق، أي أن الأصنام كانت تعبيراً عن كيانٍ مجسدٍ يرمز إلى القوة المتجاوزة للطبيعة، وكانت هذه الأصنام تُعبد ويجري تقديم القرابين لها، وكان ثمة أصنام يجري صناعتها من التمر، وحين يجوع صاحبها كان يقدم على التهامها.

ومن المؤسف الفصائل الفلسطينية باتت لها أصنامها وطقوها المقدسة، وثمة أحزاب صغيرة ليس لها وزناً أو تاريخاً نضالياً باتت مثل (أصنام التمر) تقام بغرض الاسترزاق السياسي والمالي، ولإطعام قادتها وكوادرها وإبقائهم على قيد الحياة السياسية.

إن حالة الصنمية الحزبية/الفصائلية، كأحدى مظاهر ورموز القبائلية السياسية، باتت تُعبّر عن شكليّ وليس عن مضمون، وصار الهدف والغاية هو الحزب والفصيل، فيما أصبحت القضية الوطنية مجرد وسيلة للبقاء الحزبي.

ويمكننا أن نبرز بعضاً من مظاهر الصنمية القبائلية السياسية:

الصنم الأول.. السردية الفصائلية:

من المعروف أن لكل فصيلٍ فلسطيني سرديته الخاصة، تُعرف بهذه السرديات، وتتحدث السردية الفصائلية عن نشأة الحزب ومؤسسيه والمناخ العام الذي ظهر به وشهده وقادته ومحطاته الهامة ومؤتمراته، وأبرز عملياته الفدائية وهويته الفكرية... الخ.

ويُمكننا القول: أنه لا غبار على مثل هذه السرديات، طالما لها غاية وطنية، ومن حق الفصائل أن تطلع أعضائها على تاريخها ونشأتها، وأن تعتر بتاريخها وقادتها ومسيرتها الثورية، غير أن السرديات الفصائلية باتت تحتل قداسة لدى الفصائل، بحيث أصبحت تطغى على السردية الوطنية التاريخية وتزاحمها؛ فالكثير من الأعضاء الذين ينتمون إلى الفصائل يعرفون السردية الخاصة بفصائلهم في حين يجهلون تاريخ فلسطين الحديث على الأقل، وثمة كادرات بل وقيادات في الفصائل لا يفقهون حتى أبجديات التاريخ الفلسطيني قديمة وحديثة، وبهذا حلت السردية الحزبية الفئوية مكان السردية الوطنية، وتُعد هذه المشكلة، أحد أوجه أزمة الحركة الوطنية في هذه المرحلة، التي يجب أن تعلق فيها السردية الوطنية على أية سردية أخرى.

#### الصنم الثاني.. الانطلاقات:

يُمثل إحياء الفصائل الوطنية والإسلامية لذكرى انطلاقاتها، إحدى الطقوس الثابتة في الساحة الفلسطينية، حيث تقام الاحتفالات الحاشدة، ويجري إلقاء الخطب والكلمات واستعراض القوة والسلاح والشعارات السياسية. وقد كان إحياء الانطلاقات في السابق له معنىً ثورياً وسياسياً، ويجري التأكيد من خلالها على استمرار النضال وتجديد العهد للشهداء، وإبراز المواقف السياسية. وفي الأراضي المحتلة كان يجري إحياء الانطلاقات من خلال الصدمات مع قوات الاحتلال، وتُمثل شكلاً من أشكال استمرار المواجهة وديمومة النضال الوطني. بيد أن إحياء ذكرى انطلاقات الفصائل، تحوّل منذ أكثر من عقدين إلى مهرجانات لا روح فيها ولا طعم لها وفارغة من أي مضمون، ليس لها أي هدف سوى الحفاظ على الطقس والاستعراض الحزبي وإثبات الحضور، وفوق كل ذلك باتت مرتفعة التكاليف. ومن الملاحظ أن الفصائل جميعاً تحرص على إحياء ذكرى انطلاقاتها، حتى الفصائل التي ليس لها أي وزن أو

حضور سياسي وجماهيري أو حتى رصيد نضالي تُصّر على إحياء ذكرى انطلاقتها.

وفي الوقت الذي تُصّر فيه الفصائل على إحياء ذكرى انطلاقتها، فإنه يجري تجاهل مناسباتٍ وطنيةٍ بارزةٍ ومهمة، أو يجري إحيائها على استحياء. ومن هذه المناسبات: وعد بلفور، هبة البراق، ثورة 36، مذبحه دير ياسين، مذبحه كفر قاسم، ذكرى معركة الكرامة، يوم الأرض، يوم الاستقلال، الانتفاضة الأولى، الانتفاضة الثانية... وغيرها العشرات من المناسبات الوطنية التي يجري المرور عليها مرور الكرام.

الصنم الثالث.. الرايات الفصائلية:

لا تكاد تخلو مناسبة أو مظاهرة أو تشييع شهيد من دون تسابق الفصائل على رفع راياتها الخاصة، وكثيراً ما كانت تغيب الراية الوطنية (العلم الفلسطيني) عن مثل هذه الفعاليات، أو يبدو علماً يتيماً أو صغيراً أمام غابة رايات الفصائل المُلوّحة والمتنافسة.

إنه طغيان مشهد الرايات الفصائلية على العلم الفلسطيني يعكس أزمة الحركة الوطنية، إذ يعلي من شأن الحزب أو الفصيل على حساب القضية الوطنية، ويُعبّر عن تراجع التعبئة الوطنية لصالح ما أسميناها "القبائلية السياسية".

الصنم الرابع.. الشهداء:

من حق الشهداء علينا تكريمهم بما يليق بهم وبتضحياتهم، ومن الجيد أن تبقى قضية الشهداء، تحتل الأهمية والقداسة العظيمة لدى الشعب الفلسطيني، ويعد هذا الإجلال للشهداء جزءاً من الواجب الوطني العام تجاه الشهداء وذويهم، وأحد محفزات استمرار العملية النضالية المتواصلة؛ فالشهداء هم رموز وطنية يجمع عليها الشعب، ومن حق الفصائل أن تُكرم شهداؤها وتحيي ذكرى استشهادهم، غير أن تحويل

الشهداء إلى رموزٍ حزبيةٍ أو فصائلية، فإن ذلك ينتقص من قيمة الشهادة، ويُحوّلهم من رموزٍ وطنيةٍ إلى رموزٍ حزبيةٍ. فقد بات أبو جهاد وكنفاني والشقاقي وياسين ودلال المغربي مجرد شهداء حزبيين بتحويلنا إياهم إلى رموزٍ للقبليّة السياسية، فهذه القامات الكبيرة وغيرها الآلاف من الشهداء أكبر وأعظم من اختزالهم إلى شهداء للحزب وحسب.

ومن ناحيةٍ ثانيةٍ، فإن التركيز على شهداء الثورة المعاصرة وإحياء الفصائل لذكرى شهدائها وتخليدهم، فإن ذلك من شأنه أن يحرم بقية الشهداء من التكريم اللائق لا سيما شهداء فلسطين في المراحل السابقة للثورة المعاصرة، فلماذا لا يجري تكريم شهداء الثلاثاء الحمراء عطا الزير وفؤاد حجازي ومحمد جمجوم، شهداء هبة البراق، شهداء ثورة 36 كفرحان السعودي وعبد الرحيم الحاج محمد..؟!.

لماذا لا نحیی ذكری شهداء النكبة كعبد القادر الحسيني وعبد الرحيم محمود؟! لماذا لا نُكرم الشهداء العرب الذين ارتقوا على ثرى فلسطين ودفاعاً عنها كعز الدين القسام وسعيد العاصي وشهداء الجيوش العراقية والأردنية والمصرية والسورية واللبنانية؟

ومن الممكن أن يشمل التكريم أيضاً شهداء أمميون، استشهدوا دفاعاً عن القضية الفلسطينية.

إن التركيز على الشهداء، بوصفهم شهداء لهذا الفصيل أو ذلك من شأنه أن يُحوّل الشهيد من شهيدٍ وطنيٍ إلى شهيدٍ حزبي، ويلحق ضرراً بمعنى الشهادة في الوجدان الجمعي الفلسطيني، ويُحوّلهم إلى أصنامٍ حزبيةٍ بدلاً من أيقونات ونماذج كفاحية وطنية الصنم الخامس.. القادة والرموز الوطنية:

لقد أنجب التاريخ الكفاحي الفلسطيني عشرات القادة والرموز الوطنية منذ البدايات الأولى لمقاومة المشروع الصهيوني، ولا يجوز اختزالهم بالقادة والرموز الحزبية، فثمة

قادة ورموز كفاحية وسياسية ومجتمعية وثقافية وأدبية وأكاديمية وفنية وشعبية، في مختلف محطات الصراع، وقدموا إسهامات عظيمة كلٌّ في مجاله في خدمة القضية الوطنية، وهذه القافلة الطويلة من القادة والرموز، لا يجوز إهمالهم، والتركيز على قادة ورموز الأحزاب وحسب. وثمة أصنامٍ أخرى للفصائل الفلسطينية كالشعارات والنشيد والقسم... الخ، حيث تحوّل الحزب بحد ذاته إلى صنم مقدس لا يجوز نقد تجربته ومواقفه ورموزه وقياداته وتاريخه. مع أننا نحتاج إلى نقد تجربتنا التحريرية برمته والعمل على تصحيح الأخطاء القادمة التي تُرتكب في كلِّ مرحلة، وتصويب مساراتنا المتعرجة.

إن الصنمية الفصائلية، تحوّلت في التجربة الثورية الفلسطينية إلى شكلٍ من أشكال تقديس الذات الحزبية على حساب الذات الوطنية، وهو من شأنه أن يعطل المسيرة التحريرية، لأن الوحدة المنطوية على تركيز الجهود والطاقات في الصراع مع العدو، تُعد شرطاً أساسياً من شروط عملية التحرير، ولإصلاح هذه الحالة، والانفكاك من أزمة الصنمية الحزبية يستدعي إعادة المراجعة، وتشجيع النقد الذاتي من داخل الأحزاب وكذلك النقد من الخارج، والذي يهدف إلى تصويب المسار وليس التجريح أو ما بات يُعرف "بالردح السياسي" البعيد كل البعد عن الروح النقدية الأصيلة. ومن الجدير ذكره، أن مبدأ النقد الذاتي في الحياة الحزبية الداخلية غداً طقساً إما مُعطلاً أو أنه أصبح عديم المعنى، وحل مكانه النقد الإيجابي أو المجاملات، في حين تحتاج الفصائل الفلسطينية ربما أكثر من أي وقتٍ مضى، لمراجعاتٍ عميقةٍ لسياساتها وبرامجها وطقوسها، والسعي لتطویر أدائها حتى يكون بوسعها أن تلعب دورها النضالي والسياسي على نحوٍ أفضل.

إن سرديات الفصائل عن ذاتها يجب أن لا تحل محل السردية الوطنية، لأننا أحوح ما نكون إلى تنشئة أجيالنا وتعريفهم بتاريخ فلسطين الثري، لا سيما كفاح شعبنا

ضد المشروع الصهيوني. أما انطلاقات الفصائل، فينبغي ألا تكون على حساب المناسبات الوطنية الجامعة، وهذه المناسبات يجب إحيائها بصورةٍ جماعيةٍ وتوظيفها كمناسباتٍ للفعل النضالي.

أما الشهداء، فيتعين أن يجري تشكيل لجنة وطنية عليا لتوثيق أسمائهم وبطولاتهم، وتخليد الرموز الكبيرة من الشهداء من خلال إطلاق أسمائهم على الشوارع والمدارس والأماكن العامة، وضرورة الالتفات إلى الشهداء القدامى في المحطات السابقة لمرحلة الثورة المعاصرة.

أما الرايات الفصائلية، فلا معنى لها، وهي تُجسد الفرقة والتنافس، بدلاً من الوحدة والتعاون، وينبغي أن يبقى العلم الفلسطيني هو الراية الوطنية الوحيدة في الميادين. لا يجوز لشعبٍ يعيش مرحلة تحرر وطني ويدفع من دماء أبنائه أثمناً باهظةً، أن تبقى حركته وفصائله الثورية، أسيرةً لتجاربها وتاريخها ومصالحها الفئوية، لأن ذلك من شأنه أن يحدث ثغرةً خطيرةً في المعركة التحررية. فهذه المسلكيات لا تتم عن نضوج وإنما عن مراهقةٍ، ولا تتطوي على الإحساس بالمسؤولية الوطنية، وإنما تتطوي على تقديسٍ فارغٍ للذوات الحزبية، وإعلان عن انتصاراتٍ وهمية في الوقت الذي تصل به عصايات رعا ع المستوطنين وتعيث في الأراضي الفلسطينية فساداً، وتتنامى الممارسات الإجرامية الاحتلالية، من دون أن نشهد محاولاتٍ جدية للتصدي لها وردعها، فلا معنى لمواصلة عبادة أصنامنا الحزبية، طالما نحن عاجزون عن لجم العدوان الاحتلال اليومي ضد الأرض الفلسطينية، وضد الشعب الفلسطيني، وضد حركته الأسيرة.

## طقوس مُدنسة

مرةً أخرى نعود للتذكّر بمرحلة التحرر الوطني، وما تقتضيه من أي شعبٍ يسعى بكل قواه للحرية والخلّاص، أن يخضع لشروط تلك المرحلة ومتطلباتها وواجباتها؛ فمرحلة التحرر الوطني هي من أهم المراحل في حياة الشعوب المقهورة، وهي عملية تاريخية تتواشج فيها العوامل الإنسانية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية والنضالية والسياسية والقيمية، وتقدم أثنائها الشعوب أعلى التضحيات، ويتجلى خلالها أروع وأجمل ما في الشعوب من خيرٍ ووحدةٍ وتضامنٍ ونزاهةٍ ومصداقيةٍ وأمانةٍ وعطاءٍ وإخلاصٍ وصبرٍ ووفاء. وفي هذه المرحلة يكون الوعي الجمعي والجهد الجمعي والإحساس الجمعي، كلها مشدودة للمعركة وشروطها. وقد عرف الشعب الفلسطيني في تاريخه التحرري محطاتٍ متنوعةً، ففي ثورة 36 تجلت روح التضحية والتضامن والنخوة والشرف الوطني، وعرفت الأممات كيف يقهرن المحتل من خلال طقس الزغاريد في أعراس وداع الشهداء، وغابت أثنائها النعرات العشائرية والطائفية والدينية. وفي مرحلة الثورة المعاصرة كان الفدائي هو عنوان ونموذج المرحلة، وكانت المرأة تناضل إلى جانب الرجل، فكانت دلال المغربي وكانت ليلي خالد، وكان ثمة أبطال قَدّموا أعلى ما لديهم، وكن المطران كبوتشي، وشهداء معارك الإضراب عن الطعام في السجون الاحتلالية، ومعركة بيروت الأسطورية.

وفي مرحلة الانتفاضة الأولى، أبرز الشعب الفلسطيني أرقى وأجمل صور الوحدة والتلاحم والتضامن والعطاء، وشارك شعبٌ بمختلف فئاته في صنع معجزة الانتفاضة التي واجهت جيش الاحتلال مدة سبع سنوات بالحجر والإضراب والتعليم الشعبي، والصرخات المنندة بظلم الاحتلال وبطشه. وتوقفت الأعراس ومظاهر البذخ والاستهلاك والتزم التجار بالإضراب وأغلقت المقاهي، وتوقفت كافة المظاهر السلبية كالعريضة والحشيشة والثارات العشائرية، وعلت روح التضامن وتوهجت النفوس

بالأغنية الوطنية والانتماء للوطن، وكان الجميع مُنشدًا للانتفاضة وفعاليتها؛ غير أننا في مرحلة الانتكاسات، كنا نشهد أشكالاً من المظاهر المبتدلة والفاصلة؛ فتسود الأنانية والجشع والاستعراض، وتتسارع وتيرة الفساد الاجتماعي، وتتراجع القيم الثورية والإنسانية، وتتحوّل معايير التقييم من بعدها النضالي والإنساني والأخلاقي، إلى أبعادها الطبقيّة والوجاهية والعشائرية والموقع من الثروة أو السلطة.

وفي هذه المحطة التي نعيشها، حيث تسود مظاهر الانحطاط والتفكك، وتتلاشى المعايير والمقاييس وتصبح لا قيمة لها، وتتحوّل العادات والتقاليد السيئة إلى طقوس اجتماعية، يسعى ورثاها المجتمع، من دون وعي. وفي هذه المظاهر التي تحوّلت إلى طقوس لا تليق بنا كشعبٍ ما يزال يعيش تحت الاحتلال، ويخوض غمار معركته التحررية، ويدفع تضحيات غالية في سبيل حريته، ومن هذه الطقوس:

### الطقس الأول: الاستعراض الفاحش للثروة

وحسب هذا الطقس الاجتماعي المُدنس في المرحلة التحررية، يجري استعراض البذخ وتقشي الاستهلاك الفاحش وغير الضروري بين مختلف الأوساط والفئات والطبقات، ويُعبّر عنها بأشكالٍ متعددةٍ كالتسابق على بناء القصور والفلل الفاخرة، واقتناء السيارات الفارهة، وارتداء الملابس والأزياء باهظة الثمن. ثم طبقة تمارس حياتها الباذخة، ونمطها المعيشي ذي الاستهلاك الهستيري، وكأنه لا يوجد احتلال ولا حواجز ولا شهداء ولا إذلال يومي وسلب للأراضي وسرقة للمياه، وكأنه لا يوجد جياع وفقراء، ومعذبين وأسرى تكتظ بهم سجون الاحتلال، لتمارس تلك الفئات حياتها منفصلة عن الواقع، والتشبه بالطبقات الثرية في المجتمعات والدول المتقدمة. ووصل الحد بتلك الفئات إلى ارتياد النوادي الليلية والفنادق الفاخرة في شواطئ تل أبيب وإيلات، وبعضها تشارك مع مستوطنين صهاينة في إقامة مشاريع مربحة سواء على أراضي الضفة أو في قلب الكيان.

## الطقس الثاني: العادات والتقاليد البالية

ثمة عاداتٌ وتقاليدٌ اجتماعيةٌ سيئةٌ ومبتذلة، جزءٌ منها كان ميثاً وأعيد إحياءه، وجزءٌ آخر ما يزال المجتمع يتشبث به، من دون أن يتجرأ أحدٌ على التنديد به أو انتقاده. فنحن ما نزال نعيشُ في مرحلةٍ تقديس الجهل والتخلف وحرمان النساء من الميراث والتعليم والمشاركة في الحياة السياسية والأنشطة الاجتماعية والثقافية، وانتعشت في الآونة الأخيرة ظاهرة النعرات القبلية والانتساب العشائري، وحتى باتت بعض عائلات الإقطاع المندثرة تطالب بأحققتها بالسيادة والاعتراف بإرثها الطبقي وأصالة نسبها القبلي، وما تزال المصاهرات ومراسيم الزواج تتم وفقاً لتقاليد النسب القبلي ونقاء السلالات.

كما وتنامت النعرات الإقليمية والجغرافياً كالشمال والوسط والجنوب والقرية والمدينة والمخيم، وأصبح لكل عشيرة صندوقها وسلاحها، وكذلك في كل حيٍّ أو قريةٍ عصبتها المسلحة التي تدافع عنها وعن مصالح العشيرة إزاء العشائر الأخرى، وتزايد جرائم القتل باسم الثأر العشائري... الخ، فيما تتجول عصابات المستوطنين وتعتدي على الناس وتهدد أمنهم وتنحر الأشجار ولا نجد من يتصدى لهم، ولعربداتهم اليومية.

## الطقس الثالث: جرائم "الدفاع عن شرف العائلة"

ثمة عشرات الجرائم التي تُرتكب في كل عام، بحق الفتيات والنساء باسم الدفاع عن شرف العائلة، وهذه العادات السيئة والكريهة باتت تبعث على الاشمئزاز والعار، لأنها أولاً جرائم مدانة مهما كانت دوافعها، وثانياً هي في الغالب جرائم ترتكب بشكل مبالغ فيه بناءً على الشبهات، وثالثاً لأنها تُمارس بحق المرأة فيما يستثنى الرجل من العقوبة، ورابعاً يجري ارتكاب هذه الجرائم بصورة بربرية تتم عن حقدٍ وجهلٍ وحماسةٍ

وعادةً اجتماعيةً مبتذلة، وخامساً لأنها جرائم لا تعيد الشرف للعائلة، وإنما تبعث على العار.

إن الموقف من إدانة مثل هذه الجرائم، لا يعني أننا من دعاة الانحلال الأخلاقي أو الإباحية الجنسية، بل نحن ندين كافة أشكال الانحلال والانحطاط التي من شأنها أن تضعف نضالنا الوطني، وتعمق معركتنا التحريرية. ولنا أن نتساءل ما هو الشرف؟ وهل يتجزأ مفهوم الشرف؟ فشرف الرجولة تجري إهانتته كل يوم على الحواجز والطرقات، والشرف الوطني يُستهدف كل يوم من قبل جيش الاحتلال وعصابات المستوطنين، ويجري انتهاك شرف أرضنا ومياهنا وأجوائنا وأشجارنا، وتدوس "إسرائيل" على شرف أمةٍ بكاملها.

ومن ناحيةٍ ثانية، لماذا لا تجري مكافحة ظاهرة التحرش اللفظ بالنساء في الشوارع وعلى الهواتف ومواقع التواصل الاجتماعي؟ ولماذا لا تكافح ظواهر الزعران التي باتت تملأ الشوارع والأحياء؟ فهل يسترد الرجل شرفه ويغسل عاره فعلاً عندما يذبح ابنته أو شقيقته أو قريبته، وهو ذاته الذي يقبل بانتهاك شرفه ورجولته على الحاجز العسكري، أو في سوق العمل "الإسرائيلي"، وهو ذاته الذي يقبل بمصادرة حريته وإذلاله وإفقاره من دون أن يُحرك ساكناً؟

إن الشرف لا يتجزأ.. ونحن أحوجٌ إلى التمسك بالشرف الوطني، ومكافحة الأسباب الكامنة وراء ظواهر الانحلال الأخلاقي كالفقر وارتفاع تكاليف الزواج وتزايد حالات الطلاق، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.. نحن أحوج لثقافةٍ وطنيةٍ أصيلةٍ كالثقافة التي ولدت في سنوات الانتفاضة الأولى، حيث كان تُشكّل مناعة من أي انزلاق في وصول الانحطاط القيمي والانحلال الأخلاقي.

## الطقس الرابع: غلاء المهور والأعراس الباذخة

وتعدّ هذه الظاهرة إحدى الإشكاليات الاجتماعية في المجتمع العربي بشكلٍ عام، والمجتمع الفلسطيني على نحوٍ خاص؛ إذ أن شعباً يواجه احتلالاً يحاول استئصاله وتدميره حربيّ به أن يلتفت إزاء مثل هذه المشاكل التي تشغل المجتمع عن مقاومة الاحتلال، وتؤدّد إحباطاً وتوتراً اجتماعياً لدى الأجيال الشابة. وفي العودة إلى الانتفاضة الأولى وثقافتها الوطنية، فقد وضعت الانتفاضة حداً لمثل هكذا ظواهر، ووضعت حداً أعلى للمهور، أما الأعراس وحفلات الزواج فقد توقفت نهائياً، وذلك إجلالاً للشهداء وتضامناً مع الأسرى، وكانت الزيجات تجري بالحد المقبول اجتماعياً وبجهازٍ بسيط، وكانت العروس تفخر بزواجها من الشاب الملاحق والمُنْتَفِض الذي يغيب عنها بضعة أشهر في السجن في كل عام.

أما اليوم؛ فنحن نشهد أرقاماً عاليةً في المهور وتكاليف الزواج، فيما تتسع ظاهرة العزوبية الاختيارية، أو الزواج في أعمارٍ متأخرةٍ للشباب والشابات، في ظل ظروفٍ اقتصاديةٍ صعبة، مما يُؤدّد مشكلات اجتماعية، لن تلبث أن تنفجر في أية لحظة. وقد يقول قائل: هل نوقف حياتنا، ونتوقف عن مظاهر الفرح لأننا نعيش تحت الاحتلال؟ بالطبع لا.

ولكن أيضاً لا يعقل على شعبٍ فقير، يحيا تحت الاحتلال العسكري، ويرتقي الشهداء ويعتقل الشباب في كل يوم، أن يشهد مثل هذه الظواهر الباذخة، التي تتم عن تبجحات واستعراضات مبتذلة لا تليق بنا كشعبٍ مكافح.

## الطقس الخامس: إطلاق النار في الأعراس والتظاهرات

إن مثل هذه العادات والطقوس السيئة في مجتمعنا، لا تليق بنا ولا بنضالنا العنيد ضد الاحتلال، ومن العار أن يُلاحق سلاح المقاومة، ولا يجد المقاوم السلاح ولا الذخيرة اللازمة في الوقت الذي نشهد فيه اكتظاظ السلاح بين أيدي الناس العاديين

الذي يُستخدم للثأر أو التباهي العشائري أو الحماية الشخصية، أو استخدامه في المناسبات الاجتماعية كالأعراس والمناسبات الوطنية كالاحتفالات وتشييع جنازات الشهداء، بحيث يجري إطلاق ملايين الطلقات في الهواء، وهو يكلف مبالغ طائلة. ومن ناحية ثانية؛ يذهب العديد من الناس ضحايا للاستخدام المفرط للسلاح، وترتكب الجرائم، وفي الوقت الذي ينتشر فيه السلاح بكثرة بين أيدي الناس، ويجري تبديد الطلقات في الهواء، واستخدام السلاح بالثارات العشائرية أو ارتكاب الجرائم، فإننا نبدد طاقات وامكانيات وطنية في غير محلها.

إن هذه الظواهر التي أسمىها طقوساً، لأنها باتت متكررة وتطورت لتصبح عادات اجتماعية مقدسة، يحرص المجتمع على ممارستها كطقوس، وأخذت تنامي في السنوات الأخيرة؛ إنما تُعبّر عن حالة فصام في الشخصية الوطنية؛ فالشعب الفلسطيني يعاني من الفقر والبطالة، ويُمارس بحقه القمع والهيمنة الاحتلالية، وفي ذات الوقت يحرص المجتمع أن يبدو في حياته كمجتمع طبيعي مثل بقية الشعوب، وهذه حالة مرضية ولا تُعبّر عن ثقافة وطنية تحررية. وقد يقول قائل: ألسنا شعباً كبقية الشعوب؟ أو ألسنا بشراً يحق لهم أن يتمتعوا بالحياة والاستهلاك ويفرحوا؟ أليس ما يجري تعبير عن حراك المجتمع وتقدمه وتطوره وحيويته؟

ونحن نقول: إن الشعوب في مرحلة الأزمات الوطنية، لا يجوز لها أن تتناسى جراحاتها وتتجاهل ما يجري بحقها من إذلال، بل تسعى للتكشف وتنقية المجتمع من الظواهر السلبية، وتعلي من الهمم وترفع المعنويات وتحث الناس على الإنتاج والتهديب والارتقاء إلى مستوى اللحظة، والدفاع عن الكرامة الوطنية.

كيف يمكن لنا أن نعيش مظاهر الحياة الباذخة، ونحن شعب فقير، ونحيي أعراسنا ونرتاد النوادي الليلية، ونحن شعبٌ تحت الاحتلال؟ وكيف يمكننا أن نقاوم الاحتلال، ونحن نتمسك بالعادات والتقاليد المتخلفة كالثارات العشائرية والجرائم ضد

النساء بحجة الدفاع عن الشرف؟ وكيف نقيم الأعراس إلى جانب بيوت عزاء الشهداء، فيما تتنافس العديد من العائلات والقبائل على الأصل والفصل ونقاء الدم والسلالة، ويُسيطر علينا احتلال لا يرى فينا جميعاً سوى "بهائم وحشرات"؟ إن الشعوب في مرحلة التحرر الوطني، ومجابتها لعدوٍ يستهدف وجودها، يتعين عليها أن تعيد قراءة واقعها ورص صفوفها، وحشد قواها وطاقتها في المواجهة، وليس بتبديد حياة شبابها وإمكاناتها المادية في الاستهلاك والاستعراضات، وتغذية الأحلام الوهمية.

نحن اليوم؛ أحوج من أي وقتٍ مضى، لصياغة ثقافة وطنية تجابه الاحتلال، وتتصدى لممارساته، وتُشكّل أساساً لصنع الانتصار التاريخ، وكنت لدينا تجربة حية أثناء الانتفاضة الأولى؛ حين أنتجت الجماهير الثائرة ثقافتها انطلاقاً من حسها العفوي من دون أن توجهها نظرية ثورية؛ فكان الانتاج المنزلي، والحراسات الليلية الطوعية، وحل الإشكاليات الاجتماعية، ومواجهة مظاهر الاحتكار وغلاء المعيشة واستعراض الثراء، والتقليص من مساحة الترفيه والاحتفالات والعبث، وضرورة الاصغاء لتوجيهات قيادة الانتفاضة. وقد يكون من البعث إيقاظ الناس من نومهم أو سكرتهم أثناء مرحلة الانتكاسة، ولكن يجب علينا أن نقرع الجرس، ونحن نبحثُ عن البطل الكامن فينا؛ المرحلة تحتاج إلى أبطال يسبحون ضد التيار، ليصنعوا المثل والنموذج؛ إذ لا يمكننا الانتصار في معركتنا التحررية، دون بناء ثقافتنا الوطنية المتواضعة والمتنقشة التي تهل من الكرامة الوطنية والإصرار على الحرية.

يكفيها نفاقاً واستعراضاً، ويكفيها انفصلاً عن الواقع؛ لا أحد يستطيع أن يمنع أحداً أن يعيش حياته كما يريد، ولكن دعونا نتوقف عن تشييد القصور والفلل التي لا قيمة لها وهي تقف في مواجهة كرفان المستوطن يزرعه فوق جبل، ويصطحب معه بضعة رؤوس من الأغنام أو الأبقار، ويفضل الحياة بشروطٍ قاسية، ليغدو

الكرفان بؤرة ثم مستعمرة فمدينة، لا تلبث أن تبتلع القصر وتزعج ساكنيه وتحيله إلى خراب.

ليس لسياراتنا الفارهة أية قيمة، وهي تقف في طابورٍ على حاجزٍ عسكري يذل أصحابها ويمتهن كرامتهم، ولا قيمة لنسب قبائلي ونحن نحيا جميعاً تحت بسطار الاحتلال، ولا شرف "لغاسلي شرف العائلة" الذين يجزون أعناق فتياتهم، بينما يُجزّ عالج المستوطنين أعناق أشجارهم، من دون أن يتجرأ على الاتيان بأي حركة. يجب أن تُستعاد الرجولة والقيم الثورية، فتلك رأسمالنا الحقيقي في زمن التحرر، وليس القصور والسيارات والطقوس الاجتماعية البالية، وأوهام النسب القبلية المتخلفة.

## زوايا حادة

انطوت المعركة التحريرية الفلسطينية في تاريخها الطويل على سلسلةٍ من الاشكاليات والمآزق والزوايا الحادة، والتي كان الشعب الفلسطيني يجد نفسه محشوراً فيها، وفي كل مرة كانت الثورات والانتفاضات خير وسيلة للانفكاك من تلك الزوايا. لقد تَمَثَّلَت الزاوية الحادة الأولى، في الاستعمار البريطاني لفلسطين، وتبنيه رسمياً للمشروع الصهيوني، في ظل وجود زعامة فلسطينية تقليدية ومتخلفة ومتصارعة، ولم يفلح تشكيل الأحزاب في تلك المرحلة، حيث كانت مجرد واجهة للعائلات الإقطاعية المتنافسة، والتي شكَّلت فيما بعد "اللجنة العربية العليا"، ولم ينجح هذا الإطار السياسي في قيادة الشعب الفلسطيني، وبقي مسمماً سياسياً شكلياً خالياً من أي مضمون، بسبب تخلفه السياسي والفكري من جهة، وتواطؤ بعض أطرافه مع الانجليز الصهاينة من جهةٍ أخرى. ولم يحرر الفلسطيني من تلك الزاوية الحادة سوى ثورة العام 1936، حيث وفرت للشعب الفلسطيني فرصةً لمجابهة المشروع الصهيوني والقضاء عليه في بداياته. أما الزعامات التقليدية فقد بقيت على هامش الثورة، من بعد أن صارت زمام الأمور في أيدي الثوار في الميادين.

بيد أن إخفاق الثورة، نتيجة لعوامل متعددة، أبرزها غياب قيادة سياسية وثورية تقود وتوجه الثورة، أفقد شعبنا القدرة على المواصلة، ووضعهم في زاوية حادة جديدة، واستشرس المشروع الصهيوني، وظهرت العصابات الإرهابية الصهيونية المعروفة كالأرغون والهجناء وليحي، التي أثارت عملياتها الإرهابية الدمار والفرع طوال عقد الأربعينيات، وفي المقابل وجدت بعض القوى الفلسطينية المتخاذلة، فرصةً سانحةً أمامها مع نهايات الثورة للهيمنة وتوطيد العلاقة مع الانجليز والصهاينة، وشكَّ ما عُرف بـ ( فصائل السلام) والتي أخذت تلاحق الثوار وتقوم بتسليمهم للانجليز، وبقيت هذه الحالة قائمة إلى أن حل مشروع التقسيم، ووجد الشعب الفلسطيني نفسه

يخوض حرباً قاسيةً في سبيل الدفاع عن وجوده، وتعرض للإبادة والاقتلاع، أما الهروب الجماعي لطبقة الأثرياء والملاكين فقد ساهم في انهيار المجتمع الفلسطيني، ولم تفلح الجيوش العربية الضعيفة في منع الكارثة التي اصطاح على تسميتها بالنكبة. كانت مرحلة النكبة وما تلاها، هي من أصعب المراحل التي مرّ بها الشعب الفلسطيني، من بعد أن تلاشى وجوده السياسي والاجتماعي، وبات يعيش في أربع تجمعات، أوجدت مع الوقت أربع مجتمعات، لكل مجتمع منها خصوصيته وواقعه السياسي والاجتماعي والاقتصادي ( مناطق 48، الضفة الغربية، قطاع غزة، الشتات). وبهذا حشرت التجمعات الفلسطينية في زوايا الأنظمة العربية ودولة الكيان، ولم يحظَ بأيّ متنفسٍ سياسي يُعبّر فيه عن إرادته التحررية، وبقي الشعب الفلسطيني محشوراً في الزاوية إلى أن حلت نكسة العام 67 لتنفجر في أعقابها الثورة الحديثة. وفي تلك المرحلة الثورية العاصفة، حاولت الأنظمة العربية إبقاء الفلسطينيين محشورين في زواياه، وأراد البعض منها استخدام القضية الفلسطينية، فواجهت الثورة وهي لا تزال فتية محنة التصفية في الأردن، ومحاولات ضربها وإضعافها في لبنان، وملاحقتها في العديد من البلاد العربية، وتضييق الخناق على أنشطتها في عددٍ من دول العالم، وكانت الثورة أفضل تعبير عن انفكاك الفلسطيني من أزمته ومن حصاره، إلى أن وقعت حرب العام 1982، وجرى إرغام المقاومة على الخروج من لبنان، وفي هذه المرحلة أعيد الفلسطيني إلى الزاوية، ووجد نفسه عاجزاً عن فعل أي شيء، فلا هو قادر على الدخول في مفاوضات مع عدوه، ولا هو قادرٌ على الاستمرار في الثورة من الخارج، بعد خسارته لساحتي الأردن ولبنان، لتأتي الانتفاضة الأولى عام 1987 لتفتح للفلسطيني بوابة الاعتناق من الزاوية، وتفتح آفاقاً جديدة، من بعد أن عادت ساحة الوطن هي الركيزة الأساسية للعملية النضالية التحررية. غير أن هذه الانفراجة، التي من الممكن تحويلها إلى أداة ورافعة للتحرير وتحقيق إنجازات سياسية

لموسى، أخذت تتلاشى مع الوقت، وتفقد زخمها بفعل مسار التسوية الذي بدأ في مدريد وانتهى في أوسلو، لتبدأ محطة جديدة لا تزال عالقين في مصيبتها. واليوم وبعد مرور أكثر من ثلاثين عاماً على انطلاقِ قطار التسوية وما نجم عنها من تداعياتٍ، وتسارعت أحداثها وتكاملت عواملها لتصنع مأزقاً تاريخياً. وفي هذه المحطة، وجد الفلسطيني نفسه محشوراً في ثلاثة زوايا حادة، تُمثّل ثلاثية الأزمة الفلسطينية المركبة، وهذه الزوايا:

### أولاً: زاوية المرحلة الانتقالية

عند التوقيع على اتفاقيات أوسلو، عرفت المرحلة التي أعقبت تطبيق الاتفاق بالمرحلة الانتقالية، ومدتها خمس سنوات تبدأ في أيار عام 1994، وتنتهي في أيار 1999، حيث تجري خلالها مفاوضات الحل النهائي لتسوية الصرع. بيد أن تعثر عملية المفاوضات، نتيجة الاختلال في موازين القوى لصالح العدو، ورؤيته للحل السياسي النهائي، أدى إلى استعصاء عملية التسوية وعجزها عن الوصول إلى حلٍ، فقد تعاقبت الحكومات "الإسرائيلية" ومواقفها المتباينة من عملية التسوية (حكومتى رابين - بيريس 1992-1996، حكومة نتياهو الأولى بين 1996 - 1999)، حكومة باراك (1999-2001) أدت إلى إخفاق عملية التسوية لتندلع الانتفاضة الثانية، وتتفاقم أزمة التسوية في عهد حكومة (شارون 2001-2005)، وكذلك في عهد ( حكومة أولمرت 2006-2009) والتي انطلقت في عهدها مفاوضات أنابوليس، ولم يحدث أي اختراق، حيث تمددت المرحلة الانتقالية من تلقاء نفسها منذ العام 1999 وحتى العام 2009، بعبارةٍ أخرى جرى التمديد للمرحلة الانتقالية بقوة الأمر الواقع، ليجري تجميد عملية التسوية في عهد ( حكومات نتياهو المتعاقبة بين 2009-2021) لتتواصل المرحلة الانتقالية، حيث عمّرت مدة تناهز 30 عاماً بدلاً من خمس سنوات، وهو ما أبقي الشعب الفلسطيني محشوراً في زاوية التسوية

ومرحلتها الانتقالية الطويلة التي أصبحت مرحلة دائمة، وعلى ما يبدو لن يتغير الحال كثيراً في ظل حكومة نتياهو السادسة.

### ثانياً: زاوية استعصاء المقاومة

يتعين علينا الاعتراف أن المقاومة أيضاً تعيش مأزقاً حاداً، ووصلت في الآونة الأخيرة، إلى حالة من العجز والاستعصاء. فمن بعد أن كانت الثورات والانتفاضات تاريخياً، تُشكّل انفراجاً للفلسطيني من الزوايا الحادة التي كان يُحشر بها وكسراً لأية حلقة مفرغة يمر بها النضال الفلسطيني، أصبحت اليوم مقاومة عاجزة ومثقلة بالأخطاء والتخبطات، مما يجعل من إمكانية تحويلها إلى رافعة لانجاز الحقوق الوطنية مهمةً عسيرة، ما لم تمتلك الشروط التي تُمكنها من الانتصار على العدو. إن هذا الاخفاق يقتضي مراجعة التجربة الثورية الفلسطينية برمتها، أي منذ أكثر من مئة عام وحتى اليوم.

وحتى لا نمعن في جلد ذاتنا الفلسطينية، يمكننا القول أن الشعب الفلسطيني لم يستتف يوماً واحداً عن النضال، ودفع التضحيات الجسام في سبيل الدفاع عن قضيته العادلة، بيد أنه في كل مرحلة ثورية عادةً يخفق في انجاز الانتصار وتحويله مكاسبه النضالية في الميدان، إلى مكاسبٍ سياسية تقربه من انجاز حقوقه الوطنية. وفي المرحلة الحالية، ومنذ انتكاسة الانتفاضة الثانية أخفقت مجمل الهبات الشعبية منذ العام 2006 وحتى اليوم في لجم الاندفاع العذوانية الصهيونية، وما يجري حالياً ما هو إلا موجات تشهدها الحالة الفلسطينية الغاضبة والمتوترة، بسبب تقادم الأوضاع على الأرض، وتنامي الممارسات العذوانية الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية، وهذه الهبات أو الموجات الثورية الصغيرة لن يكون بمقدورها التحوّل إلى انتفاضةٍ ثالثة، ما لم تنتهي حالة التشرذم والانقسام، ولن تتجح

العمليات الفردية غير المنظمة في تثوير الشارع، وإحداث حالة من الانفجار الثوري العام، ونحن على هذه الحالة من الضعف والتخبط.

أما المقاومة في قطاع غزة، وبالرغم من قدراتها النوعية التي تطورت خلال العقدين الماضيين، وتصديها لأربعة حروب عدوانية كبيرة، إلا أنه لن يكون بميسورها تحقيق انجازات ذات طابع استراتيجي، وستبقى مقاومة ذات طبيعة دفاعية، معتمدة في الغالب على نمطية إطلاق الصواريخ، التي جرى تطوير منظومة القبة الحديدية للتعامل معها، وبالرغم من بسالة المقاومة الغزوية وحسن أدائها وتنظيمها وردعها للعدو، وما تتمتع به من مزايا تكتيكية، غير أنها لا يُمكنها تحمّل أعباء المعركة التحررية لوحدها، بسبب الكلفة الباهظة التي تدفعها في كل مواجهة مع العدو، ومن ناحية ثانية، بسبب حصارها على كافة الأصعدة السياسية والجغرافية والمالية والتقنية... الخ.

وفي المحصلة، فإن المقاومة الغزوية، لا يمكنها الوصول إلى تطورات نوعية، أكثر من الذي وصلت إليه، وكيفية حماية القطاع من العدوان. أما الضفة فإنها تحتاج إلى انتفاضة شاملة، وبإمكان المقاومة الغزوية أن تلعب دوراً مسانداً.

### ثالثاً: زاوية الانقسام الوطني

يُمثل الانقسام الوطني الفلسطيني الزاوية الحادة الثالثة في مَثَلث الأزمة الفلسطينية. فمنذ العام 2007 وأوضاعنا في حالة من التراجع على كافة الأصعدة\*، وأثمر هذا الانقسام عن ولادة سلطة ثانية في غزة، وفي حال استمرار تأزم المشروع الوطني، فمن الممكن أن يشهد الواقع الفلسطيني ولادة سلطات أخرى. إن استمرار الانقسام، من شأنه أن يطيل من أمد المرحلة الانتقالية، وتصبح مرحلة دائمة بحكم الأمر الواقع، وبالتالي يطيل من عمر الاحتلال ومن ناحية ثانية، يمنع إمكانية

انطلاق مقاومة سليمة ناجعة ومؤثرة، من شأنها أن تُشكّل رافعة جديدة في عملية التحرر.

إن إنهاء حالة الانقسام الوطني يُمثل الحلقة المركزية في كسر زوايا المثلث الحادة؛ فالوصول إلى محطة إنهاء الانقسام يعني العودة إلى مربع الوحدة، وإعادة الاعتبار للمؤسسات الفلسطينية المُعطّلة، ويعني مناخاً وطنياً يسمح بولادة مقاومة مؤثرة، ويعني خطاباً سياسياً موحداً أمام العالم. أما من ناحية العدو فإنه يعتبر الانقسام الفلسطيني الفرصة الذهبية السانحة للإمعان في إضعاف الفلسطينيين وتجديدهم من وسائل قوتهم، وتكريس انقسامهم، وفرض المزيد من الحقائق على الأرض، من خلال تسريع وتيرة الاستيطان، وتهويد القدس، واقتلاع الفلسطيني من وطنه.

إن هذه الأزمات الثلاث تُعبّر عن وصول المشروع الوطني الفلسطيني، إلى مأزقٍ حاد، ودخوله في نفقٍ مظلم. ومن يعتقد أنه بالإمكان اندلاع انتفاضة ثالثة أو العودة إلى مربع التسوية والمفاوضات، ونحن على هذه الحالة من الضعف والتشرذم، فهو مخطئ. ولكن إذا تمكنا من حل إشكالية الانقسام، فإننا سنكون على الطريق الصحيح في استكمال معركتنا التحررية، مما يعني حاجتنا إلى التحلي بروح المسؤولية الوطنية والتاريخية.

## الثالوث المقدس

ليس بمقدور أي شعبٍ، أن يحسم معركته التحررية، وينتصر في ثورته بدون الثالوث المقدس لأية عملية تحررية: (الوحدة الوطنية- الكفاح الوطني - النضال السياسي).

بهذه الأقسام الثلاثة المقدسة، انتصرت الشعوب على المستعمرين، ولا يمكن لأية حركة تحرر وطني ناضجة ومسؤولة أن تنتصر بدونها.

### الأقنوم الأول: الوحدة الوطنية

ينطوي مفهوم الوحدة الوطنية على روح الشعب وإرادته الثورية وقوته وعبقريته في الصمود، وإفشال أية محاولة لاقتلعه واستلاب وعيه أو محاولة إبادته، وهذا المفهوم ليس مجرد شعار رومانسي أو مثالي يجري رفعه أو استخدامه في العلاقات السياسية الداخلية بقدر ما يُعبّر عن ضرورة تحتاجها الشعوب في كل وقت، لا سيما في أوقات الأزمات الكبرى والعاصفة، وأهم هذه الأزمات على الإطلاق تتمثل في الاستعمار وممارساته الهادفة إلى احتلال أراضي الشعوب واستغلال سكانها أو تهديد وجودهم، ونهب ثرواتها، مما يدفع الشعوب لخوض كفاح وطني ودفع تضحيات جسيمة، وهنا يتجلى مفهوم الوحدة الوطنية، حيث تتكاتف وتتألف المكونات السياسية والاجتماعية والطبقية في كيانٍ سياسيٍّ موحد، يُعبّر عن التطلعات الوطنية العامة، وعن إرادة التحرير لدى عموم الشعب، وتجري عملية تحييد أو تأجيل أية صراعاتٍ داخلية من شأنها أن تعيق مثل هذه الوحدة، أو تطيل من أمد المعركة التحررية، حيث تتبع أهمية الجسم السياسي الموحد، لإفشال محاولات المستعمر بجعل التناقضات الثانوية تناقضات رئيسية، وفي هذه الحالة تدرك الحركة الوطنية التحررية أهمية إبقاء الصراع مع المستعمر، هو الصراع الرئيسي، وما عداه مجرد تناقضات وصراعات ثانوية يجري تسويتها أثناء المعركة التحررية أو بعدها.

وتسعى القوة المستعمرة دائماً، إلى إثارة الفتن الداخلية وتعزيز التصدّعات الاجتماعية، بغية إحداث انقسامات عميقة في الجسم الوطني. لذا يلجأ الاستعمار لسياسته المعروفة والثابتة (فرق تسد)، من خلال دعم أطراف ضد أطراف أخرى، وإثارة كل ما من شأنه تحويل التناقضات الصغيرة والثانوية إلى تناقضاتٍ وصراعاتٍ رئيسيةٍ وتناحريةٍ، بينما يتحوّل الصراع مع الاستعمار إلى تناقضٍ ثانوي.

وفي هذه الحالة تصبح بعض الأطراف حليفة للاستعمار، تتلقى دعمه السياسي والعسكري والمالي، ويسعى الاستعمار لتنصيب تلك القوى كقوىٍ مهيمنةٍ وسائدةٍ، سواء في ظل احتلاله للبلاد أو بعد الجلاء عنها. غير أن الحركة التحررية الواعية والمسؤولة، تقطع الطريق على هذا المخطط، وتسعى بكلِّ قواها لتوحيد قوى الشعب خلفها ومعها في المعركة ولا تسمح بإثارة أي فتنة أو تناقض ذات طائفية أو دينية أو عرقية أو مذهبية أو قومية أو طبقية من شأنه أن يحرف البوصلة، أو يبعد المعركة الرئيسية عن أهدافها. لذا تسعى الحركة التحررية لبناء إطارها السياسي الوطني الجامع والمُعبر عن وحدة الشعب الوطنية والسياسية والكفاحية، وبهذا يفقد الاستعمار أهم سلاح يملكه ألا وهو الإبقاء على الشذمة والانقسام والتناحر بين مكونات الشعوب المحتلة، ويجد نفسه يقاوم شعباً موحداً متراصاً وقوياً، وليس مجرد قبائل أو طوائف أو طبقات متنازعة؛ فالمعركة التحررية في ظل انقسام المكونات الشعبية الوطنية، تكون محسومة نتائجها لصالح الاستعمار، والوحدة في هذه الحالة ليست خياراً، وإنما ضرورة تفرضها شروط المرحلة التحررية ولا مناص أمامها سوى توحيد العناصر الداخلية المتنازعة التي يجمعها المصلحة في التحرر والخلاص من الاستعمار، متجاهلة أية خلافات أو تناقضات قد تعيق انجاز التحرير؛ فتجربة الشعوب التاريخية في مكافحة الاستعمار تسلحت بالوحدة، وتعالّت على التناقضات

الثانوية، وانتصرت بفعل حشد قواها وجهودها وطاقاتها، وإمكانياتها في المعركة التحررية.

### الأقنوم الثاني: الكفاح الوطني

ليس لأي ظاهرة استعمارية أن تنتهي احتلالها وتفك قبضتها عن الشعوب المحتلة طواعيةً أو باختيارها، إلا إذا واجهت مقاومةً بأسلةً ترغمها على الاندحار، أو إذا اكتشفت أن تجربتها الاستعمارية غير مجدية من النواحي الاقتصادية والسياسية أو العسكرية أو الأمنية، أما الحالة الثالثة فَنَمْتَل في إرغامها من قبل قوة أخرى على الاندحار.

أما أن يغادر الاستعمار، ويفكك منظومته الاستعمارية من تلقاء نفسه من دون الحالات الثلاثة السابقة، فذلك مخالف لقوانين الصراعات الإنسانية، ولطبيعة الاستعمار العدوانية والتوسعية والاستغلالية.

وفي حالات الظواهر الاستعمارية الإحلالية الاستيطانية والعنصرية كما هي حالة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني العنصري، لا يمكن لمثل هذه الظواهر أن تنتهي إلا من خلال النضال الطويل والمتواصل المُعَبَّر عنه بشتى أشكال الكفاح (المسلح، الشعبي، السياسي... الخ)، وبتضافر جهود ودعم قوى وشعوب أخرى لها مصلحة في دحر مثل هكذا تجربة استعمارية تهدد المنطقة برمتها. ومع تواصل المعركة التحررية بترباط حلقاتها التاريخية، وتكامل شروط وعوامل انتصارها ووصولها إلى اللحظة التاريخية الحرجة حيث تتعدى موازين القوى وإن ببطء، ويصبح لدى الحركة التحررية رسائلها وتجاربها الغنية التي تسمح لها بإطالة أمد المعركة والصمود بها، وتَحْمَل خسائرها.

ومن جانب آخر تتعلم الشعوب المكافحة من تجربتها المريرة تحت نير الاستعمار، أهمية بناء المؤسسات والقوى السياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية

والصحية والخيرية والفنية والرياضية والإعلامية والمالية والاقتصادية والتنمية والتعبوية... الخ، التي تُمثّل البنية التحتية لأي معركة تحريرية، وبدونها تتحوّل أعمال المقاومة إلى ضربٍ من ضروب العبث والنزعات الثأرية، فهذه المؤسسات والقوى تُمثّل حجر الزاوية في المعركة، وعصب العمل الكفاحي وأساسه، وتمد النضال الوطني بالطاقات البشرية والمادية والمعنوية والروحية، وتمنع إمكانية الانهيار الاجتماعي التام، وتحول دون هزيمة الحركة التحررية بشكلٍ كامل.

وهذه المؤسسات تُشكّل حاضنةً للكفاح الوطني الطويل، وتساهم في امتصاص ضربات العدو الهمجية، وتحرمه من تحقيق انتصاراتٍ كاسحةٍ. لذا يحرص الاستعمار على زعزعة مثل تلك المؤسسات الأهلية وتحجيم دورها، وإفراغها من محتواها الوطني والنضالي، أو الحد من تأثيرها وفعاليتها وحيز أنشطتها، لأنها ببساطة تُشكّل البنية التحتية للمقاومة، وتُمثّل الوجه الحضاري والثقافي للشعوب المحتلة ووعيا لوجودها وتاريخها. بعبارةٍ أخرى يسعى الاستعمار إلى هزيمة وعي الشعوب وإرادتها، حتى لا يكون بمقدورها معاودة بناء مؤسساتها ومظاهر حضارتها.

ومن ناحيةٍ ثالثة تظهر الشعوب أثناء معركتها التحررية عبقريتها في ابتداعها لأشكالٍ المواجهة، إذ أن التجربة التحررية الإنسانية أظهرت أشكالاً متنوعةً في النضال للوصول إلى غاية التحرير، فليس ثمة نظريات أو صفات جاهزة للتجارب الثورية. فكل شعب محتل يبتكر وسائله النضالية الخاصة، ارتباطاً بظروفه الملموسة على الصعد كافة: الجغرافيا والديمغرافية والتاريخية والثقافية والمادية؛ فالتكتيك الكفاحي هو ابن شرعي للميدان وللظروف الملموسة، وهنا تتجلى إبداعات الشعوب في ابتكار أشكال مقاومتها للمستعمر، وهذا مرهونٌ بوحدها أثناء المعركة، تلك الوحدة التي بمقدورها تحويل تلك الإبداعات، مهما بدت بسيطة، إلى قوة هائلة ومؤثرة، يصعب على القوى الاستعمارية مواجهتها والتغلب عليها بسهولة.

### الأقنوم الثالث: النضال السياسي

يرتبط انتصار الحركة الوطنية التحررية على عدوها، بالنضال السياسي العنيد والمنظم، وإذا كان ثمة استراتيجية سياسية تُمثّل الهدف النهائي لعملية التحرير وبناء الدولة، فإن ذلك مرتبط بالتكتيك السياسي الذي تنتهجه الحركة الوطنية الموحدة. أي أنه لا يمكن لحركة تحررية إنجاز انتصارها من دون خط سياسي سليم تجمع عليه كافة الأطياف السياسية المنضوية تحت لواء الحركة التحررية الوطنية، ذلك الخط الذي يرسم الطريق سياسياً للوصول إلى الأهداف النهائية. وهنا تتبع أهمية المؤسسات الوطنية العامة التي يقع على عاتقها تحويل المكاسب الكفاحية الميدانية إلى مكاسب سياسية متراكمة، وتحمل القضية الوطنية إلى كل مكان في العالم من الممكن أن يساهم ويُسرّع في إنجازها لأهدافها، وتتويج انتصارها الميداني بانتصار سياسي واضح وملموح على العدو.

وتنتصر الحركة التحررية سياسياً أولاً قبل كل شيء بقدرتها على توحيد صفوف الجماهير والحد من التناقضات الداخلية، وتحويلها من قوى متنافرة ومتصارعة إلى قوة متحدة تواجه المحتل، ومن هنا تبدو براعة وكفاءة قيادة الحركة الوطنية ومسئوليتها التاريخية، وثانياً تتجلى البراعة السياسية للحركة التحررية في القدرة على التحرك سياسياً وميدانياً في الإقليم الأقرب لها جغرافياً ومحيطها الحضاري والثقافي، وكسب دول وشعوب ومكونات الإقليم لصفها، وضمان دعمه السياسي والعسكري والمالي والبشري؛ فبدون إسناد ودعم الإقليم للحركة التحررية سيصعب عليها إنجاز المعركة لصالحها، وثالثاً تحرك الآلة السياسية للحركة التحررية عالمياً، بهدف كسب موقف الدول والشعوب والمنظمات والأحزاب والمؤسسات الوازنة على مستوى العالم، وهو ما تُسمى بجبهة الرأي العام والعالمي، وتحرص أية حركة تحررية مسؤولة لزيادة

معسكر أصدقائها وتقليص معسكر أعدائها، والسعي لخلخلة معسكر أصدقاء العدو وزيادة معسكر أعدائه.

كما ينبغي أن تعطي الحركة التحررية انتباهاً لمجتمع عدوها ودراسة الدولة والمجتمع والأحزاب والقوانين، ومراكز القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والسعي لإحداث خلخلات وتناقضات داخل هذا المجتمع، ولتعزيز حالة الرفض للأفراد والفئات والقطاعات من داخل الكيان المناوئة للسياسات. إن ظهور مثل هذه المجموعات داخل مجتمع العدو من شأنه أن يضعف دولته وسياساته، ويُمثّل ربحاً صافياً لحركة التحرر الوطني.

إن النجاح في المعركة السياسية، مرهون بالخط السياسي والتكتيك السياسي الذي يُشكّل عنصر إجماع لمختلف المكونات السياسية. أما مقتل الحركة الوطنية فيبدأ بالانقسام السياسي بين مختلف المكونات، ويبدو عندها أن لكلٍ مكون خطابه ونهجه وتكتيكه السياسي، مما يضعف من إمكانية العمل السياسي المجدي، ويظهر النضال السياسي أمام العالم كنضالٍ مجزأ ومقطع الأوصال ومتعارض الأهداف والوسائل. وفي المحصلة، لا يمكن لأية معركة تحررية أن تتجزأ أهدافها من دون هذه الأقاليم الثلاثة، التي تُشكّل شروطاً من شروط الانتصار التاريخي.

وإذا قمنا بإجراء مقارنة تاريخية على الحالة الفلسطينية في صراعها مع الاستعمار الصهيوني، بوسعنا القول: أن الكفاح الوطني الفلسطيني انطوى على هذه الشروط، وافتقد البعض منها حسب المحطات التي مر بها النضال الفلسطيني.

ففي مرحلة ما قبل النكبة، لم تجد هذه الشروط الثلاثة تعبيراتها بصورة متكاملة، في التجربة الكفاحية ضد المشروع الصهيوني في بداياته الأولى، حيث افتقد الشعب الفلسطيني في تلك المرحلة للقيادة السياسية الناضجة والتي تعي وتدرك خطورة المشروع الصهيوني. وكانت هذه القيادة غير موحدة؛ بل متنافسة ومتصارعة وقسم

منها متواطئ مع الاستعمار ومشاريعه. ولم تتمكن تلك النخبة من توحيد قوى الشعب الفلسطيني خلفها، ولم يكن لديها رؤية سياسية واحدة متماسكة، وبالتالي لم تتمكن من خوض كفاحها ضد الاستعمار بصورة ناجعة، فاستغل الاستعمار هذه الثغرة، وسعى لتوسيع الشقة وإشعال نار الخلاف بين العائلات المتنازعة.

وفي المقابل، عندما اندلعت ثورة العام 36، كتعبيرٍ كفاحيٍ يخوضه الشعب الفلسطيني ضد الاستعمار، لم تجد تلك الثورة قيادةً سياسيةً تُعبر عنها وتقودها وتوجهها، وبقيت النخبة السياسية التقليدية على هامش الثورة، ولم تتمكن الثورة من توحيد صفوفها، مع أن الشعب كان موحداً خلفها. غير أنها ظلت ثورة بدون رأس يوجهها ويضبط حركتها ويترجم انجازاتها الميدانية إلى مكاسبٍ سياسية، أما الدول والشعوب العربية المجاورة وبالرغم مما قدمته من دعمٍ بالمال والسلاح والثوار، غير أن أنظمتها الخاضعة للاستعمار، أصبحت عنصراً ضاعطاً لوقف الثورة، ودعوة الفلسطينيين بالتعويل على الحلول السياسية لبريطانيا "الصديقة". ومنذ انتكاسة الثورة عام 39 وحتى عشية النكبة، افتقد الشعب الفلسطيني للقيادة السياسية، وانحسر الفعل الكفاحي، وكان ثمة فراغ سياسي ونضالي خطير، في حين أخذ المشروع الصهيوني بالتنامي على الأرض، وأحرز مكاسباً على كافة الأصعدة، وقويت شوكة العصابات الصهيونية المسلحة، التي ما فتئت تشن هجمات دموية ضد التجمعات والمراكز في المدن الفلسطينية، فخسر الشعب الفلسطيني معركته لصالح العصابات الصهيونية المعدة والمسلحة جيداً، والمنضوية تحت قيادة الحركة الصهيونية التي جهزت نفسها عسكرياً وسياسياً ومادياً ما مكن لها الانتصار على العرب الممزقين، وعلى الشعب الفلسطيني الأعزل عام 48.

وفي المرحلة الممتدة بين عام 48 وحتى نكسة العام 67 افتقد الفلسطينيون للقيادة السياسية والعقل الكفاحي، وتمزق المجتمع الفلسطيني، وتوزع على ثلاثة أقاليم

(مناطق 48، الضفة، القطاع) علاوةً على مخيمات الشتات، وفي شتى بقاع العالم. ولم تثمر تجربة الفصائل والمجموعات الفلسطينية طوال عقدي الخمسينيات والستينيات عن أي نتيجةٍ سياسيةٍ وميدانية. أما منظمة التحرير فلم تكن في ذلك الحين (64-69) كياناً وطنياً وسياسياً قادراً على إحداث تحوّلٍ على الصعيد الفلسطيني من ناحيةٍ سياسيةٍ وكفاحيةٍ، وكانت خاضعة تماماً للأنظمة العربية (عبد الناصر) ومتماهيةً مع سياساتها، وكانت بنيتها التقليدية المُشكّلة من الوجهاء والأثرياء والعشائر والأعيان، لا تُمكنها من الإمساك بدورها التاريخي في توحيد الفلسطينيين وحشد طاقاتهم وقواهم في المعركة التحررية. ومن جانبٍ آخر لم تفلح جهود عبد الناصر في توحيد العرب وحشدهم في المواجهة، فخسر العرب معركتهم ضد "إسرائيل" عام 67.

أما مرحلة الثورة الحديثة وبروز الفصائل الثورية بعد نكسة العام 67، وتمكنها عام 69 من الهيمنة الشاملة على منظمة التحرير، فقد كانت مرحلة واعدة، ويمكننا اعتبارها بداية مرحلة التحرر الوطني، وفي هذه المرحلة جرى تفعيل المنظمة وتثوير الشعب الفلسطيني وتوحيده خلف منظمة التحرير التي تكرست بالفعل كمثلٍ شرعيٍّ ووحيدٍ للشعب الفلسطيني. كما وأبدعت الفصائل في فعلها المقاوم ونشاطها السياسي الذي أوصل القضية الفلسطينية إلى كل زاويةٍ في العالم، واستمرت هذه المرحلة من عام 67-93 وتمكنت خلالها الثورة من انجاز الكثير من الأهداف السياسية الهامة، رغم إخفاقها في انجاز انتصارها التاريخي.

من جانبٍ آخر، اعتري المعركة التحررية الفلسطينية مجموعة من الاخفاقات، تَمَثَّلت بخسارتها للساحة الأردنية عام 70، ولاحقاً الساحة اللبنانية عام 82، أعقبه حدوث انقسام بين فصائل الثورة، لا سيما داخل حركة فتح، ونجم عنه اشتباكات بين الفلسطينيين، علاوةً على المذابح التي أرتكبت ضد المخيمات الفلسطينية على أيدي

الميلشيات المارونية والقوى اليمينية والانعرالية، كما جرى في تل الزعتر وصبرا وشاتيلا وحرب المخيمات طوال عقد الثمانينات.

كما أن شعار "القرار الفلسطيني المستقل" وإن كان مبرراً لحماية القضية الفلسطينية من مهازبات الأنظمة العربية، غير أنه أفقد الفلسطينيين مع الوقت الدعم العربي الحقيقي، ونجم عنه صراعاتٍ سياسيةٍ ودمويةٍ مع عددٍ من الأنظمة كسوريا والأردن ولبنان، ولاحقاً مصر بعد اتفاقيات كامب ديفيد.

شكّلت الانتفاضة الأولى فرصةً ذهبيةً للفلسطينيين لاستعادة الإمساك بزمام المبادرة الثورية، واستكمال المعركة التحررية، وإعادة بناء ما تهتك، وترميم الثالث المقدس: الوحدة، والكفاح، والنضال السياسي. فقد كانت الانتفاضة تعبيراً عن هذا الثالث بوصفها أداةً كفاحيةً شعبيةً وحدت الشعب الفلسطيني، ورفعت شعار الحرية والاستقلال والدولة. وكان بالإمكان تجسيد الوحدة الوطنية الحقيقية والضغط على القوى الإسلامية للانضواء في منظمة التحرير، وإعادة إصلاحها ونفعلها لتمثّل المؤسسة الوطنية الجامعة لعموم الشعب الفلسطيني، والعمل على تطوير الانتفاضة وتسليحها ببرنامجٍ سياسيٍ موحد، غير أن عدم نضج حركة حماس سياسياً في تلك المرحلة، ومحاولتها تشكيل بديلٍ سياسيٍ ووطني، وعدم انضائها في أطر الانتفاضة الشعبية كالقيادة الموحدة، فوت الفرصة أمام إمكانية إحراز تقدم على صعيد الوحدة الوطنية والسياسية، ومن جانبٍ آخر، مثّل جنوح حركة فتح نحو التسوية، ثغرةً خطيرةً ساهمت فيما بعد بالانحسار التدريجي للانتفاضة، ومع التوقيع على اتفاقية أوسلو ساد الانقسام والفرقة الساحة الفلسطينية، وكانت هذه الحالة أفضل هدية "لإسرائيل" التي استغلت هذا الوضع، وأمنعت في قمع المقاومة وملاحقتها، وفي ذات الوقت لم تسمح للتسوية أن تتطور، بما يُمكن الطرف الفلسطيني المفاوض من تحقيق مكاسبٍ

سياسية، وأحكمت قبضتها على الفلسطينيين جميعاً، وساهمت سياساتها العدوانية على الأرض في تسريع انفجار الانتفاضة الثانية.

لقد مثلت الانتفاضة الثانية الوسيلة الأكثر نجاعةً لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وفرصةً جديدةً للفلسطينيين لمراجعة مسار التسوية وإنجاز الوحدة الوطنية، وإعادة بناء منظمة التحرير بما يضمن مشاركة جميع القوى وانضوائهم تحت لوائها، وتوحيد الرؤى السياسية برؤية واحدة، والتمسك بخيار المقاومة كخيارٍ وحيدٍ لإنجاز الأهداف الوطنية، غير أن تمترس كل فصيلٍ وراء موقفه وخطابه السياسي، وإهمال المنظمة لصالح السلطة من جانب فتح، أفقد المنظمة أهميتها السياسية والوطنية، وأبقى الانتفاضة بدون قيادة سياسية موحدة، وبدون استراتيجية كفاحية واضحة.

وكانت الأجنحة العسكرية التابعة للفصائل، خاضعةً لتطورات الميدان، ومع الوقت تلاشى تأثير الفصائل على الأجنحة المسلحة، فشنت "إسرائيل" حربها ضد الجميع. السلطة، الفصائل، الأجنحة المسلحة، الشعب الفلسطيني، وحاصرت الجميع، واجتاحت مدن وبلدات الضفة، وحاصرت عرفات، وارتكبت عدة مذابح (مخيم جنين، نابلس القديمة، غزة...) وكثفت من عمليات التصفية للقادة السياسيين وأبطال المقاومة في الميدان، فتراجعت الانتفاضة، وأخذت تتلاشى، وطوال سنواتها الخمس لم تتحقق أية وحدة لا في الميدان ولا في السياسة، حيث أخفقت كافة الدعوات الجدية لتعزيز الانتفاضة من خلال دعمها بالأطر القيادية، في الميدان وفي السياسة.

ومن المؤسف أن الحالة الفلسطينية، لم تتفق إلا في نهاية الانتفاضة، ولم يجد الاتفاق الوطني تعبيره إلا في الانتخابات التشريعية، وبدلاً من الذهاب أولاً لترتيب المنظمة والاتفاق على رؤيةٍ سياسيةٍ موحدة، ذهبت الفصائل للانتخابات التشريعية برؤى وبرامجٍ وأجنداتٍ متباينة.

لقد أفرزت الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006 واقعاً مريراً، وبدلاً من أن تكون الانتخابات وسيلةً لحل الأزمة الفلسطينية الداخلية، تحوّلت نتائجها إلى أزمةٍ لم تلبث أن أخذت بالتفاقم، واستغلت "إسرائيل" هذه النتيجة بإقناع العالم أن المشكلة تكمن بالفلسطينيين وليس بالاحتلال، ونجحت في تجنيد العالم بما فيها بعض دول الإقليم للضغط على الفلسطينيين، ومحاصرتهم سياسياً ومالياً واقتصادياً بهدف إجبارهم على القبولِ بشروطِ الرعايةِ الدولية، بما فيها اعتراف حكومة حماس "بإسرائيل" وشرعية وجودها، وواصلت "إسرائيل" ضغطها السياسي والعسكري والاقتصادي، حيث أدت هذه الضغوط مجتمعة، لاندلاع اقتتال فلسطيني داخلي في قطاع غزة، نجم عنه الانقسام الوطني الذي لا يزال مستمراً منذ أكثر من خمسة عشر عاماً، وبهذا فقد الفلسطينيون مجمل أوراقهم: فالتسوية السياسية متوقفة وفاشلة في الأصل، والمقاومة ضعيفة ومحاصرة، وفوق كل ذلك ثمة انقسام وطني غير مسبوق في الحالة الفلسطينية.

لقد اعتبرت "إسرائيل" الانقسام الفلسطيني، فرصةً ذهبيةً لتعميق الشرخ الفلسطيني، وتحويل الضغط السياسي الإقليمي والعالمي نحو الفلسطينيين، بدلاً من الاحتلال من بعد أن نجحت في إقناع العالم أنه لا يمكن إحراز التسوية والعودة إلى المفاوضات الجدية في ظل الانقسام الفلسطيني، وأن المشكلة بالفلسطينيين أنفسهم الذين لا يجمعون على رؤيةٍ واحدة، وليس لديهم قيادة سياسية واحدة، وأن الاحتلال "الإسرائيلي" للأراضي الفلسطينية ليس هو المشكلة، وإنما المشكلة "بالإرهاب الفلسطيني".

وفي ضوء هذه النتائج المزرية، أمعنت "إسرائيل" في حصارها وإضعافها للجميع، وفرض المزيد من الحقائق على الأرض، من نهب للأراضي والمياه والاستيطان

وتهويد القدس ، وشن الحروب، وملاحقة المقاومة، والإمعان في إذلال الشعب الفلسطيني.

والآن وبعد هذه السلسلة الطويلة من الانتكاسات، ألم يحن الوقت، لاستخلاص الدروس والعبر من التجارب التاريخية المريرة؟ أما أن الأوان للالتفات إلى الذات الفلسطينية لإصلاح أخطائها وتهتكاتها وتصويب مساراتها؟

إن مفتاح الحل للخروج من المأزق الحالي يتلخص بعبارة واحدة: إنهاء الانقسام وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، والاتفاق على برنامج سياسي وكفاحي موحد يقود الشعب الفلسطيني نحو الحرية والخلاص.

أما استمرار المقاومة أو بعض مظاهرها، لن يكن مُجدياً من دون وحدة وطنية وسياسية، وكذلك استمرار العمل السياسي والعودة إلى المفاوضات العبثية لن يكون مثمراً بدون وحدة موقف وبدون مقاومة على الأرض تخلق بديلاً عن مسار التسوية العبثي، فالحلقة المركزية هي الوحدة الوطنية والسياسية، وهي الكفيلة بوضع النقاط على الحروف، وهي البداية في تقصير عمر الاحتلال، وإنجاز الانتصار التاريخي. إن الدور الذي يتعين أن يلعبه البطل، مشروط بوحدته وقوته ونكائه السياسي، وإلا فإنه سيظل يلعب دوراً قاصراً وضعيفاً، وإنجاز تلك الوحدة مرتبط بالإرادات أولاً وأخيراً، فبدون إرادة صادقة من الجميع لن نفلح إطلاقاً في إنجاز معركتنا التحررية.

## تابوهات المعركة

لكل مرحلةٍ تحريريةٍ شروطها ومقدساتها ولها أيضاً مُحرماتها بغية إنجاز انتصارها التاريخي. وإذا كان ثمة أقانيم مقدسة لأي حركةٍ تحريريةٍ تتمثل بالوحدة والكفاح، النضال السياسي، فإن ثمة مُحرمات لا يجوز لأي حركةٍ تحريريةٍ الوقوع بها وارتكابها أثناء المعركة التحريرية، لأن انتهاك مثل تلك التابوهات، يُعد جريمة بحق الثورة وهي تخوض معاركها المصيرية، ويمنح العدو مكاسباً مجانيةً؛ فالقوة الاستعمارية تعرف نقاط الضعف لدى الشعوب التي تحتلها وذلك بحكم سيطرتها وإمساكها بزمام الأمور لدى تلك الشعوب، لذلك تسعى دائماً إلى زرع بذور الفتنة والخلاف والانحلال وإفساد المجتمعات، وتكريس ثقافة الفرع والخوف والتوجس.

إن أول التابوهات التي لا يجوز انتهاكها هي الوحدة والسلم الأهلي الداخلي، لذا يتعين على حركة التحرر الوطني تغادي الوقوع في مصيدة الاقتتال الداخلي بين المكونات السياسية والاجتماعية في مجتمعاتها. والاققتال الداخلي له شكلان: الأول، اقتتال بين مكونات الحركة الوطنية التحريرية حول القيادة والهيمنة والتنازع على السلطة والقرار السياسي، مما يفضي في كثيرٍ من الأحيان إلى وقوع اقتتالٍ دموي بين تلك المكونات يذهب ضحيته أعدادٍ كبيرةٍ من الثوار، مما يضعف الثورة، ويُشكّل خسارةً لها وربحاً صافياً للعدو. كما ويفتح جرحاً وطنياً أفسى من الجراح التي يتسبب بها المحتل؛ فالشعوب لديها الاستعدادية لتقديم القرابين والتضحيات الجسام في سبيل حريتها، بيد أن سقوط ضحايا نتيجة للاقتتال بين مكونات الثورة فإن ذلك يمزق وحدة الشعب ويؤدي إلى تفسخه، وقد يقود إلى حربٍ أهليةٍ، خاصةً إذا كانت الحركات المتصارعة كبيرة ومتغلغلة في المجتمع، أما الشكل الآخر للاقتتال الداخلي، فيعود لأسباب اجتماعية، حيث يسود القلق والخوف والتوتر، وتصبح المجتمعات ساحة للتصفيات العشائرية والشخصية، فتزدهر الجريمة وتسود ثقافة الأخذ بالثأر،

ويتصاعد مستوى العنف الأسري والاجتماعي، وتبدأ المناعة الوطنية بالتقلص والتلاشي.

إن الحركة التحررية ملزمة بلجم أي نزعاتٍ لممارسة العنف، وتسعى لنزع فتيل الأزمة بين مكوناتها، وتحويل إمكانية الاقتتال العنفي إلى شكلٍ من أشكال الصراع السياسي الديمقراطي الحضاري داخل أروقة المؤسسات الوطنية. كما ينبغي مواجهة العنف الاجتماعي عبر تشكيل اللجان الأهلية ولجان الإصلاح، وبتث التوعية والتثقيف، والتحذير من مخاطر العنف الاجتماعي على المعركة التحررية الوطنية. أما التابو الثاني فَيتمثل بزعزعة الأمن وشيوع ثقافة الخوف. إن مبدأ الثورة الأهم هو تحرر الناس من الخوف، وحثها على التحرر والتخلي بالشجاعة. أما الاستعمار فيجد بالخوف أهم سلاح له في السيطرة التامة على الشعوب المحتلة. إذ أن ثمة صناعة كاملة للخوف تخلقها القوى المحتلة لتعطيل طاقات الشعوب، وإجهاض أحلامها ولجم تطورها. ويعد الخوف الاجتماعي خطيئةً كبرى في زمن التحرر الوطني، وينبع الخوف من الضعف وقلة الحيلة والجهل والتخلف، وينبع الضعف من تهتك وضعف الحركة الوطنية. وعندما يسود الخوف أوساط المجتمع، يصبح سيفاً ذو حدين، فهو من جهة يمثل رادعاً وكابحاً للشعوب عن الاتيان بأي خطوةٍ من شأنها أن تُشكل بداية للثورة، ومن جهة ثانية، فإنه يسمح للقوى الاستعمارية للاندفاع والإجهاز على ضحيتها التي شلها الرعب. ومن ناحية ثانية، يسود الخوف نتيجة لانهايار الحركة الوطنية أو ضعفها أو تحوّلها إلى سلطةٍ قبل انجاز مهمتها التحررية، فينقسم الشعب، وتشرع السلطة بملاحقة المعارضين وزجهم في سجونها أو إعدامهم أو قتالهم. وهنا يتحوّل الخوف إلى حالةٍ مرضيةٍ تصيب عدواها الجميع (خوف من الاحتلال، ومن السلطة، ومن العصابات الإجرامية).

إن مرحلة التحرر الوطني أساسها التحرر من الخوف والفرع، والتخلي بالجرأة والجسارة؛ فالثورة عندما تكون في أوج قوتها، ينبغي أن توفر للمواطن عنصر الأمن والأمان والطمأنينة، وتصون الحقوق وتحمي الأعراس والأموال، وتحافظ على حياة الناس، لا أن تتحول هي ذاتها إلى سيفٍ مسلطٍ على رقاب الجماهير.

وثالث تلك التابوهات هو الفساد. إذ لا يمكن لأية ثورة أن تُحرز الانتصار على أعدائها، وهي مُشبعةٌ بالفساد؛ فالثورات الفاسدة تنتج ثواراً فاسدين وتفسد المجتمع، وتتهزم في نهاية المطاف. ويبدأ الفساد في الثورة بالاستبداد والعنف السياسي وتصفية الخصوم وشراء الذمم بالمال وصناعة الأزمات، وتشجيع المحسوبية والنفعية والاسترزاق. ومن مظاهر الفساد في حركات التحرر، تحوّل الأحزاب إلى غايات، والقضايا الوطنية إلى وسائلٍ للاسترزاق السياسي والمالي، وأيضاً تحوّل القادة إلى أصنامٍ يجري عبادتها، وتحوّل الثورة إلى مراكز قوى مرتعنة لمصالحها الفئوية الشخصية.

إن الفساد يؤدي إلى تخريب الثورة، بعد استخدامه كأداةٍ للهيمنة، حيث يسود مكونات الحركة التحررية الخوف والقلق والفوضى وانعدام الأمن والعنف والتصفيات واللصوصية والتسابق على الغنائم، وعندما تصبح الثورة فاسدة ينتقل الفساد إلى المجتمع، فتتآكل مؤسساته وقيمه وثقافته، ويدخل في عهد الانحطاط والسقوط الأخلاقي والقيمي، وتزدهر الخيانة وتنتعش الثقافة الاستهلاكية والنفعية.

ومن مظاهر الفساد الاجتماعي في مرحلة التحرر الوطني يتمثل في استغراق المجتمع في اللهو والمجون، وتنتشر الدعارة والمخدرات، وتظهر العصابات الإجرامية، ويسود جو من اللامبالاة وانفقاد الحس الوطني إزاء ما يمارسه الاحتلال. وبهذا تصبح السلطة الثورية مجرد هيكل بلا روح، ويتحوّل الفساد إلى أيديولوجيا،

والمستفيد بالطبع هو الاحتلال، لأن انتشار وتشي الفساد يشغل الشعوب عن أداء مهامها الوطنية، وتصبح لغة الذات هي الطاغية على حساب القضايا العامة. إن الثورات الناجحة والمسؤولة تتحاشى الوقوع في آفة الفساد، وتسعى لتشكيل الأطر والهيئات الخاصة لمكافحة كل أشكال الفساد، وتعطيل مبدأ المحاسبة والمساءلة، وإنزال العقوبات بالمخالفين والفاستدين.

ورابع التابوهات في المرحلة التحررية هي الخيانة الوطنية التي لا يجوز لأية حركة تحررية التهاون معها أو الاستهانة بها. فكل سلطة احتلالية تنتج أزماتها وجواسيسها، بهدف اختراق البنى الاجتماعية والسياسية، وضرب معنويات الشعوب والسعي لإضعافها وإضعاف مناعتها الوطنية. وقد عرفت مختلف التجارب التحررية مثل تلك الآفة، وأنزلت أقصى العقوبات بحق الخونة والجواسيس؛ لأن الخيانة الوطنية وفقاً لكل الأعراف والقوانين والثقافات تُعد سكيناً غادراً في ظهر الشعب، ولا يمكن لأية ثورة أن تنتصر، ما لم تحسن حماية نفسها وتنقية صفوفها من الخونة والمندسين. وخامس تلك التابوهات والضعف والترهل. إن من أهم مبادئ الثورة الأساسية يتمثل في حشد القوى والطاقات والإمكانات وتحويلها إلى قوة ثورية ترهب أعدائها وخصومها، وتسعى دائماً لتنمية وتطوير قدراتها ومراكمة المزيد من القوة، إلى أن تبدأ موازين القوى بالاختلال لصالحها. أما الثورات الضعيفة والمترهلة فلن تحرز أي انتصارات وإنما هزائم. فلا يجوز للثورة أن تضعف لأن الضعف والتساهل وعدم الحسم هو خطيئة الخطايا بالنسبة لأي ثورة.

إن القانون الذي يحكم الصراع بين القوى المستعمرة والحركات الثورية هو قانون القوة والضعف؛ فالاستعمار يمتلك قوة كاسحة تبقى مسيطراً على الشعوب المحتلة، بيد أن هذه القوة لديها نقاط ضعف، وأبرز تلك النقاط افتقاده للشرعية في السيطرة على الشعوب واستعبادها ونهب مواردها. أما الشعوب المغلوبة والخاضعة للاستعمار

فهي ضعيفة ومستلبة الإرادة، ورغم ذلك فإن لديها نقاط قوة يتعين عليها الاستعصام بها في مواجهة الاستعمار، وأهم تلك النقاط أن لديها سلاح الشرعية والحق والروح الوطنية وإرادة الحياة، فلكل قوى نقطة ضعف ولكل ضعيف نقطة قوة. ونقطة ضعف القوى تكمن في قوته التي تكون في العادة مُكبلة ولا تجيز له الإفراط في استخدامها، علاوةً على افتقاده للشرعية والإرادة والنفس الطويل، والأهم من كل ذلك افتقاده للقيمة الإنسانية، ونزعتة النفعية المتأصلة. أما الضعيف كما في حالة الشعوب المحتلة، فتكمن قوته بإرادته وتصميمه واستعداده للتضحية والعطاء، وقدرته على مراكمة القوة والمكاسب الصغيرة والكبيرة.

عندما تكون الثورة قوية، يقوى شعبها، ويتحرر من خوفه وانكساره ويقبل على التحدي والمواجهة. وعندما تضعف الثورات يضعف الشعب، ويبدأ بالانحراف، فيجد العدو فرصته السانحة للإجهاز على الثورات، والحيلولة دون تمكنها من النهوض ثانيةً.

أما التابو السادس فيتمثل بأوهام الانتصارات. إن على الثورة أن تكون صادقة مع نفسها ومع جماهيرها ومع الرأي العام، ولا يحق لها التباهي بانتصاراتٍ مزعومة. وفي ذات الوقت لا يحق لها التقليل من شأن إنجازاتها وانتصاراتها الصغيرة. فكل مكسب سياسي أو انتصار ميداني صغير يقود إلى الانتصار الكبير. وكل هزيمة صغيرة، من الممكن تداركها والاستفادة من دروسها لتقادي الوقوع بها مجدداً؛ فالهزائم الصغيرة يجب ألا تفت من عضد الثورة، بل ويجب الاعتراف بالهزيمة على الأقل في أطرها الداخلية حتى تستخلص العبر منها. أما الاستسلام لأوهام الانتصارات، أو ادعائها النصر وهي مهزومة، فهذا يوقع الثورة بأفة الغرور وتجاهل الأسباب التي أدت للهزائم والاستهانة بقدرات عدوها.

ثمة تابوهات أخرى يتعين على حركة التحرر تقيدي انتهاكها والوقوع بها؛ كالحفاظ على الانجازات وعدم السماح بتبديدها، واحترام تضحيات وعطاءات شعبها وجماهيرها وثوارها، وعدم المقامرة بالحقوق الوطنية، والثبات على المواقف. إن هذه المُحرّمات أو التابوهات، تلامس الأسس والمبادئ التي قامت عليها كل حركات التحرر العالمية، خاصةً تلك الحركات التي أحرزت انتصاراتٍ تاريخيةً على أعدائها، وتمكنت بفضل خبرتها في المواجهة، وحنكتها في إدارة أزماتها وتناقضاتها الداخلية في تقديم نماذج في النضال الإنساني ضد القوى الاستعمارية، والنجاح في مشروع الدولة بعد التحرير.

لقد كان لكلٍ مرحلةٍ تاريخيةٍ من الثورة الفلسطينية ظروفها الملموسة، مما كانت تدفع الفلسطيني لانتهاك تلك التابوهات، كذلك الوقائع على الأرض، وكذلك إرادة الثورة، والحق يقال كانت تمنح الثورة فرصةً لتعديل أخطائها، واستعادة توازنها ونهجها الثوري المصمم على الحرية والتحرير.

لقد وقع الاقتتال الفلسطيني الفلسطيني، في لبنان في عقد الثمانينات، ووقع أيضاً على أرض غزة عام 2007. وبالرغم من أننا لا نستطيع إعادة عقارب الساعة للوراء، إلا أنه يمكننا القول: أنه كان بالإمكان تلافي وقوع مثل تلك الاقتتالات أو الحد من استفحالها على الأقل، أما الاقتتال الأخير، أي الذي وقع قبل 15 عاماً وأدى إلى الانقسام وانقسام السلطة إلى سلطتين؛ فبالإمكان طي صفحته من خلال انجاز المصالحة، والتوصل إلى عقد اجتماعي وسياسي تحريم الاقتتال الداخلي الفلسطيني. كما وأصيب المجتمع الفلسطيني بالفرع والخوف عام 48 بسبب المجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية، ودفعت أعداداً غفيرةً لإخلاء منازلها، وهو ما تسبب في نهاية المطاف بكارثة النكبة. كما ساد الخوف المجتمع الفلسطيني قبل الانتفاضة الأولى، حيث استخدم الاحتلال هذا السلاح لتخدير الفلسطينيين، وشل إرادتهم

وقابليتهم للمقاومة، قبل أن يفجر الشعب الفلسطيني انتفاضته الباسلة التي أطاحت بأسوار الخوف، وحطمت عنجبية جيش الاحتلال المُدجج بأقوى وأحدث الأسلحة. وفي الحالة الراهنة، يتفشى الخوف بصورة كبيرة في أوساط الشعب الفلسطيني، مما يحد من فعاليتهم ومقاومتهم لا سيما في الضفة الغربية التي تشهد عريضة للمستوطنين، واستفحال الممارسات الصهيونية على الأرض من مصادرة الأرض وهدم البيوت وبناء المستوطنات والحواجز والاعتقال والقتل، ولا تتحرك الجماهير الشعبية في الدفاع عن نفسها، وهو ما ينذر بكارثة وطنية، ما لم يفجر الفلسطيني ثورة جديدة تكسر حواجز الخوف وترفع راية المقاومة.

وبعيداً عن الإسهاب، وقعت الثورة الفلسطينية أيضاً بمصيصة الضعف والفساد، وتفتشي الخيانة، والركون لأوهام الانتصارات والاستهانة بالعدو، واعتبرت محطة أو سلباً من أشكال المقامرة بالحقوق الوطنية، وتبديد الانجازات... الخ. إن هذه التابوهات يجب أن تُمثّل عقداً وطنياً يمنع تجاوزه أو انتهاكه، ولا يمكننا الوصول إلى مثل هذه الحالة، إلا بالاتفاق الوطني الشامل، وإعادة بناء المؤسسات الوطنية، وتجسيد الوحدة الوطنية، واستكمال العملية التحريرية؛ فالضبط الوطني الثوري ينبغي أن يكون في أعلى حساسيته لأي انتهاك لهذه المحرمات، وفي أفضل جاهزيته لمواجهة كل المظاهر التي قد تقود إلى مثل هذه الانتهاكات.

إن حالة التواطؤ والانحطاط التي تشهدها الساحة الفلسطينية تحمل في طياتها اختراقاً لكل أنواع المحرمات: اقتتال داخلي - خوف - ضعف - فساد اجتماعي وسياسي وإداري - خيانة وطنية... الخ، إذ أن ثمة تراجع في الأداء السياسي والكفاحي، وثمة تفكك في المكونات الوطنية والاجتماعية، وبنات الحضور الفصائلي الثوري يشهد هشاشة، بل وفراغاً راحت تملأه مكونات أخرى كالعشائر ومؤسسات NGO's والمؤسسات الحكومية العاجزة عن تأدية دورها المطلوب في مرحلة التحرر

الوطني، أما الحياة الحزبية فباتت مُتكلّسة وعاجزة عن أداء دورها الوطني والاجتماعي والسياسي، وذلك بسبب إضعافها بملاحقتها من قبل الاحتلال من جهةٍ، وتضييق الخناق عليها من قبل السلطة من جهةٍ ثانية.

إن المطلوب في هذه المرحلة، إعادة شحذ الحركة الوطنية وتطويرها، بما يسمح بانبثاق ولادة قوى وفعاليات جديدة، تحل محل البنى المتهتكة والضعيفة، التي لم يعد لها وجود فعلي على الأرض سوى الاسم، ونحن نشهد ولادة مثل تلك الظواهر التي تُمثّل ارهاصات لولادة مرحلةٍ جديدةٍ وحركةٍ تحريريةٍ جديدةٍ ومُتجددة.

## الاسترزاق السياسي

بالرغم من أن العنوان (الاسترزاق السياسي) يُسلط الضوء على شكلٍ واحدٍ من الاسترزاق، إلا أننا سجلناه بهذه الصيغة بوصفه العنوان أو الشكل أو الغطاء لكافة أشكال الاسترزاق الأخرى (المالي، الوظيفي، الأكاديمي، التجاري، الوجيهي، الإعلامي.. الخ)؛ فالاسترزاق السياسي ينطوي على كافة هذه الأشكال المُعبّر عنها بالسعي الحثيث وراء المصالح الشخصية والفئوية والحزبية على حساب القضايا الوطنية، تحت يافطةٍ وطنيةٍ وسياسية.

ونقصد بمفهوم الاسترزاق السياسي، قيام أشخاص وفئات أو أحزاب أو حركات بأداء أدوارٍ ووظائفٍ محددةٍ في الحياة السياسية، لقاء أجرٍ ماديٍّ، أو عينيٍّ، أو سياسيٍّ، أو رشاوٍ متنوعةٍ، أو تحقيقٍ مكاسبٍ معينة.

ومن المؤسف، أن حركة التحرر الفلسطينية المعاصرة شهدت أشكالاً من الاسترزاق، وجدت تعبيرها ببعض الفصائل والمجموعات قديماً وحديثاً، وأبت على لعب دور المسترزق أو المرتزقة على حساب القضايا الوطنية والعامّة.

ونحن لن نسعى إلى إبراز أسماء الحركات والمجموعات واستحضار الأمثلة والشواهد، وذلك حتى لا نسيء لأحد بقصدٍ أو بغير قصد، ومن جانبٍ آخر لأن "روح القبيلة السياسية" السائدة، لن تتفهم ما نرمي إليه، وستتبري للدفاع عن ذاتها ومواقفها، ولكن دعونا نعالج هذه المسألة من زاويةٍ فكريةٍ، ومن ثم نلجأ إلى معالجة الظاهرة في الحالة الفلسطينية.

لقد عرف التاريخ الإنساني أشكالاً مختلفةً من ظاهرة الاسترزاق منها السياسي، العسكري، الثقافي، الأيديولوجي، المالي، وخلقت الإمبراطوريات والدول الكبرى قديماً وحديثاً جيوشاً من المرتزقة في ميادين السياسة والعسكر والثقافة والصحافة.. الخ.

وعموماً، تلجأ الدول، لا سيما المتصارعة منها مع دول وقوى أخرى، إلى خلق جماعاتٍ أو فئاتٍ أو أحزابٍ أو جيوشٍ تابعةٍ ومؤيدةٍ لها تعمل على الترويج لهذه الدول وسياساتها ومصالحها ومشاريعها في كل زاويةٍ من العالم، وبالأخص في قلب الدول المتخاصمة معها بغية تحقيق غايات وأهداف تحددها الدولة، وتتفق أموالاً طائلة إلى جانب الدعم العسكري والسياسي والثقافي والأكاديمي والعلمي، وتقوم بأنشطة وفعاليات متنوعة لإنجاز أهدافها.

ومن ناحية ثانية قد تقوم جماعة أو منظمة أو دولة بأداء دورٍ وظيفي في خدمة دولةٍ أخرى، مقابل ثمن محدد، تعرفه الدولة بالمصالح، ولا ترى بأداء مثل هذا الدور ما ينتقص من كرامتها الوطنية أو سيادتها، بل تراه يقع في صلب مصالحها العليا. بيد أن مسألة "المصالح"، تُعد من أخطر الإشكاليات السياسية وأعقدها، إذ أنها في العادة تجري عملية مفاضلتها بالأخلاق والمبادئ والمثل والقيم السياسية والاجتماعية والثقافية. كأن تقيم دولة ديمقراطية علاقات عميقة مع دولة رجعية واستبدادية، أو تفتح بلد ما أجواءها ومطاراتها وأراضيها لدولةٍ أخرى لاحتلال أو الاعتداء على بلدٍ ثالث، أو أن تقوم دولة قوية وغنية بالهيمنة على دولةٍ أو دولٍ فقيرة، وتتهب ثرواتها وتستعيد شعوبها بالتواطؤ مع أنظمتها الحاكمة.

وبالإمكان استحضار المئات من الأمثلة، في ممارساتٍ ومواقفٍ لدولٍ إزاء بعضها البعض بذريعة المصالح العليا للدولة، رغم انطوائها على بعض السمات التي تأخذ شكل الاستنزاق السياسي، وفي بعض الأحيان تتطوي ممارسات الدولة أو النظام الذي يمارس هذا الشكل من الاستنزاق على مخاطرٍ جسيمةٍ قد تلامس الخيانة العظمى للبلد، كأن تقوم حكومة معينة على مقايضة حقوق شعبها أو مصيره أو ثرواته أو زجه بحروبٍ لا ناقة له فيها ولا جمل، أو توريطة بديونٍ ثقيلة يصعب

عليه تسديدها لعقودٍ طويلة... وكل ذلك باسم المصلحة الوطنية، مع أنه يحمل في طياته استنزاقاً سياسياً لصالح طبقةٍ أو فئةٍ وشخصياتٍ داخل البلد.

وقد تقوم حركة أو حزب بأنشطةٍ وفعالياتٍ مخالفة لمصلحة بلدانها لصالح بلدٍ آخر قد يكون معادياً لبلدانها الأم، فإن بعض الدول تعتبر مثل هذه الأنشطة خيانة عظمى للبلد، ما لم تسعى تلك الحركات، لا سيما تلك التي تعتنق أو تتبنى أيديولوجيا عالمية، للتوفيق بين مواقفها الوطنية ومصالح بلدانها وبين مواقفها الأيديولوجية التي تعتبر في كثير من الحالات - من ناحية الدول والأنظمة - قضية استنزاق سياسي أو حتى خيانة وطنية، ينبغي العمل على وضع حدٍ لها، فتلجأ إلى حل تلك الحركات، وملاحقة قادتها وأعضائها، والزج بهم في سجونها أو إعدامهم أو إقصائهم عن الحياة السياسية.

أما في تجربة حركات التحرر الوطني التي تقاوم عدواً أجنبياً يحتل أرضها، فإن المسألة تصبح أكثر تعقيداً. ففي الوقت الذي تسعى فيه حركات التحرر لخلقٍ أوسع اصطفاً حولها، وأكبر تأييد عالمي لقضاياها، تحاول تلك الحركات النأي بنفسها عن الصراعات الدولية، والوقوف على مسافةٍ واحدة من الأطراف المتنازعة، بهدف كسب تأييدها جميعاً، إلا إذا كان عدوها ينضوي في إحدى التحالفات الإقليمية أو العالمية، عندها قد تجرد الحركة التحررية نفسها إما في حالة حياء، أو الانضواء في المعسكر المناوئ إذا وجدت أن مصلحتها التحررية تقتضي منها مثل هذا الانضواء.

وفي هذه الحالة لا يُعد انضواء الحركة التحررية في إحدى المعسكرات أو التحالفات الدولية، في موقف استنزاق سياسي، حتى وإن وقعت إلى جانب بلدٍ صديق يدعمها أثناء الحرب إلا إذا عملت كمرترقة، وأخلت بمبدأ مصلحتها التحررية. غير أن إشكالية التعددية السياسية والأيديولوجية في حركات التحرر الوطني، كما في

حالتنا الفلسطينية، قد تدفع ببعض القوى أن تلعب دور المرتزقة أو الاسترزاق السياسي، بقيامها بأداء أدوارٍ بعيدةٍ عن الغايات الوطنية وقد تلحق ضرراً بمصلحة وطنها وثورتها ومعركتها التحررية. فقد لعبت بعض المجموعات والحركات الفلسطينية أدواراً متنوعةً في خدمة أنظمة ودول وجماعات، مقابل الإقامة والدعم السياسي والمالي، كالقيام بأداء عمليات تخريبية أو اغتيال شخصيات معينة، بشكلٍ يتنافى أو يضر بالمصلحة الوطنية.

ومن جانبٍ آخر - وهو الأخطر - ظهرت بعض الحركات السياسية منذ عقود، لم يكن لها في الواقع أي دور في العملية الكفاحية، ولا وزن لها في الواقع السياسي والنضالي وال جماهيري والميداني. وفي المقابل نجد مثل هذه الحركات تؤدي أدواراً سياسيةً في خدمة نهجٍ سياسيٍ محدد، مقابل امتيازات مالية وسياسية ووجاهية أو إعلامية وغيرها، علاوةً على الدور المشبوه الذي تلعبه بعض منظمات الـ NGO's مقابل أموال طائلة تحصل عليها من جهات ومنظمات دولية معادية.

إن ظاهرة الاسترزاق السياسي باتت شائعة في الحالة الفلسطينية وهي نتاجٌ لأزمة حركة التحرر الوطني الفلسطيني في العقود الأخيرة، في ضوء تعثر تجربتها التحررية. ففي الماضي كان الأفراد ينتمون إلى الحركات الفدائية استجابةً لواجبهم الوطني وليس بحثاً عن حقوقٍ وامتيازات، وكانت الفصائل الوطنية في زمن الثورة هي المكان الملائم للمناضلين، الذين لم يكن تشغلهم الحقوق والاستحقاقات والمغانم، وإنما يشغلهم فقط الكفاح والتضحية لاسترداد الوطن وتحريره. أما في مرحلة الانتكاسة تصبح الحركات ملاذاً للمستزقين والمتسولين والمأجورين والباحثين عن اقتناص الفرص، والباحثين عن حقوقهم والهاريين من واجباتهم.

ففي مرحلة التحرر الوطني، لا يجوز الاسترزاق والتسول، ولا يجوز تعطيل القوى والطاقات وإنما ينبغي تفعيلها، ومن يتعاس عن أداء دوره من الحركات السياسية،

فإن الواقع سيرغمه على الفناء والاندثار. غير أن الحالة الشاذة التي تشهدها المرحلة التحررية الحالية هي العامل الرئيسي في تقاوم الأزمة التحررية الفلسطينية، وهذه الحالة هي مزيج بين المرحلة التحررية وبين مرحلة الدولة، وهو ما سمح بنشوء واقع غريب: سلطة سياسية ومقاومة في ذات الوقت، حيث باتت كل حالة تؤثر سلباً على الحالة الأخرى. فلا السلطة تدعم المقاومة ولا المقاومة تساهم في تعزيز ودعم السلطة. وفي ضوء هذه الأزمة تنشأ حركات سياسية تقف على الاستنزاق السياسي من دون أن تؤدي دوراً نضالياً ملموساً، أما الأدهى فيتمثل بانتعاش ما يُسمى المنظمات غير الحكومية NGO's ونخص منها تحديداً تلك التي تؤدي أدواراً مشبوهةً مقابل مبالغ مالية طائلة، ولا تخدم أنشطتها المعركة التحررية، ولا تتقاطع فعاليتها مع المصلحة الوطنية.

وعموماً ليس لدينا وصفات جاهزة ولا اقتراحات حلول لمثل هكذا آفات.. ومع ذلك يمكننا القول: أن الفعل الثوري المقاوم من شأنه أن يقلص من مساحة الاستنزاق السياسي. مع التأكيد على أن بقاء مثل هذه الظواهر ونحن في قلب المعركة من شأنه أن يُشكّل خنجرًا في الخاصرة، ولا سبيل لعلاج مثل هكذا إشكاليات إلا من خلال مؤسسات وطنية وديمقراطية جامعة وحيوية وفاعلة وقوية، ترسم الخطوط السياسية ومحدداتها، وتصنع السياسات، وتجرّم الاستنزاق السياسي على حساب القضايا الوطنية.

## الجبل والغنائم

ما تزال حكاية الجبل والغنائم في معركة أُحد التاريخية ماثلة في الوجدان العام، وإحدى الرمزيات التي يمكن استحضارها كمثل يكاد يُلامس الحالة الفلسطينية. وتتلخص حادثة معركة أُحد، حين تهاجم المكلفون بحراسة الجبل، وأثروا مغادرة مواقعهم، ظناً منهم بانتهاء المعركة، وأنه صار يتعين عليهم المسارعة لأخذ نصيبهم من الغنائم، مما نجم عنه خسارة المعركة لصالح عدوهم ولم يتحصّلوا على أية غنائم. وتعد إشكالية تداخل مرحلة التحرر الوطني بمرحلة تشكيل السلطة/ الدولة في الحالة الفلسطينية، إحدى أهم الأخطاء الفادحة التي وقعت بها حركة التحرر الفلسطينية؛ فالمرحلة التحررية لها قوانينها وشروطها وألوياتها المنطوية على دفع استحقاق الواجب الوطني في حين مرحلة السلطة/ الدولة لها أيضاً قوانينها وشروطها، وما تتطوي عليه من صراعاتٍ وتناقضاتٍ اجتماعية وطبقية عنوانها العام البحث عن الحقوق. بعبارةٍ أخرى ثمة صراعٍ وتناقضٍ بين الواجبات والحقوق.

إن إقامة سلطة أو كيان سياسي قبل إنجاز معركة التحرر الوطني، من شأنه أن يُفجر تناقضات اجتماعية لم تشهدها المرحلة التحررية، إذ تتحوّل السلطة الجديدة (الغنائم) إلى نقطة جذب لتحقيق المصالح الذاتية والفئوية والحزبية وحتى العشائرية والاجتماعية، فيجري نسيان المعركة، وتصور نهايتها، مما يعني مغادرة الحالة النضالية (النزول عن الجبل) والبحث عن الحقوق والمغانم في إطار السلطة.

إن ما حدث مع الفلسطينيين في مرحلة تشكيل السلطة وما بعدها يشبه إلى حدٍ بعيد ما وقع مع حراس جبل أُحد ومغادرتهم مواقعهم لنيل حصتهم من الغنائم. ففي مرحلة تشكيل السلطة تسابق الناس إلى الغنائم بعد أن ساورهم وهم انتهاء المعركة، وأتينا قاب قوسين أو أدنى من الدولة.

وتعتبر المرحلة بين سنوات 1993-2000 هي المرحلة الأولى لتدافع الفلسطينيين نحو السلطة وامتيازاتها وغنائمها الصغيرة والكبيرة، وهو ما أدى إلى انحسار النضال ضد الاحتلال، علاوةً على حدوث انقسام وطني في تلك المرحلة، فضعفت المقاومة إلى أبعد حد؛ نتيجة لملاحقتها من الطرفين: السلطة والاحتلال. وحين وصلت المفاوضات السياسية إلى محطة كامب ديفيد وجد الفلسطيني ظهره مكشوفاً، ومن دون أدوات وأوراق قوة تسنده في العملية التفاوضية؛ فاندلعت الانتفاضة الثانية، ولكن من دون مشاركة الغالبية العظمى فيها مقارنةً بالانتفاضة الأولى، ويكمن السبب في وقوع الشعب الفلسطيني في إغواء السلطة، وبالتالي عزوف الغالبية عن الفعل النضالي. وكشفت الانتفاضة الثانية عن ضعف وعجز النخبة السياسية، حيث لم تتمكن من قيادة الانتفاضة، عبر تشكيل الأطر القيادية اللازمة لإسنادها وتوجيهها. وبعد انحسار الانتفاضة أثر الجميع النزول عن الجبل والمشاركة في السلطة السياسية والنتيجة وقوع الاقتتال بين طرفي السلطة، وانقسامها إلى سلطتين وخطابين، ولا نزال حتى الآن في مرحلة الانقسام الوطني، وهي المرحلة الثانية (2006 حتى اليوم).

إن إشكالية تجسيد السلطة في خضم المعركة التحررية، ينطوي على مخاطر جمة، وأول تلك المخاطر، افتقاد السلطة للاستقلالية التامة عن السلطة الاحتلالية، حيث تبقى مفاتيح التحكم بأيدي الاحتلال، بهدف السيطرة على السلطة الوطنية واستغلالها وابتزازها وسلب سيادتها الفعلية، والعمل على تحويلها إلى أداة في خدمة الاحتلال؛ فنظل السلطة الوطنية معتمدة على السلطة الاحتلالية، التي تمنع في إضعافها، وتعميق تبعيتها للاحتلال، وتجد السلطة نفسها عاجزةً عن اتخاذ أي قرار مصيري من دون إذن السلطة الاحتلالية صاحبة السيادة الفعلية على الأرض.

وثاني تلك المخاطر، يَتمثّل بالاحتمالية الكبيرة لحدوث الانقسام؛ فانجاز جزء من المعركة التحررية دون حسمها بالكامل، يحمل في طياته الانقسام، ما لم تتفق مكونات الحركة التحررية سلفاً على مشروع السلطة؛ فيندلع اقتتال أو صراع سياسي بين الذين يفضلون مواصلة العملية التحررية، وبين الذين يؤثرون تشييد السلطة، فينجم عن هذه العملية إضعافاً للحركة التحررية وافتقادها لزام المبادرة، ويتهم كل طرف الطرف الآخر بافتقاده الشرعية الوطنية.

وثالثاً، تؤدي عملية التدافع على تشكيل السلطة وغنائمها، إلى بروز التنافس بين الفئات الاجتماعية والسياسية، وانفجار تناقضات متنوعة، كانت مؤجلة في المرحلة التحررية، كالصراعات الطبقية والاجتماعية والسياسية، وتنشأ مراكز قوى في لب السلطة وعلى أطرافها، لن تلبث أن تتطور وتتنامى لتصبح صاحبة القرار الفعلي، وتتهكم السلطة القائمة في محاولة إحداث توازن بين متطلبات تصديها وتوفيرها للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبين مهمة استكمال المرحلة التحررية.

وفي المقابل، تواصل القوى التي لم تشارك في السلطة أعمال المقاومة، وإن بزخم أقل بكثير، وبشرعية أقل ما لم تتنامى قوتها وتكتسب حلفاءً جدداً، وتثبت بالملمس أنها الأجدر بالقيادة السياسية والتحررية، في حين يسعى الاحتلال إلى إضعاف الطرفين السلطة والمقاومة، وفي المحصلة تبدو المعركة التحررية عرجاء ومشوهة بفعل انقسام الحركة الوطنية التحررية.

ورابعاً، ينشُد المجتمع مع الوقت للسلطة القائمة، التي تفرض بوجودها واقعاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً يتعذر تجاوزه. إذ أن السلطة تتطور مع الوقت لتصبح كياناً دولانياً له شرعيته المستمدة من الواقع، وبما تُمثّله من مصالح طبقية لعموم المجتمع، علاوةً على الاعتراف بها من قبل معظم الأطراف الدولية والإقليمية، أما

المقاومة فتبدأ بالاضمحلال لصالح الانشداد للسلطة؛ فتجد المعارضة نفسها منخرطة في صيغة ما في السلطة، مع بقائها في موقع المعارضة، وتغدو مرتبهة لقواعد اللعبة السياسية الجديدة. وهكذا تتعدّد شروط المعركة التحررية، وتتفاقم أزمتها، فتجد جميع الأطراف نفسها مكبّلة غير قادرة على إنجاز عملية التحرير بشروط العملية السياسية، ولا هي قادرة على العودة إلى مرحلة التحرر الوطني، فتبرز بعض الظواهر المقاومة الهامشية التي تفنّد لأي مرجعية، وتأتي تعبيراً عن أزمة الحركة الوطنية التحررية. إن هذه الإشكاليات الأربعة، كانت في صلب التجربة الفلسطينية في العقود الثلاثة الأخيرة. والآن وبعد مرور هذه السنوات على تجربة السلطة، فإنها لن تجد أمامها خياراً سوى الخيار السياسي، لأنها بحكم تكوينها وضعفها إزاء عددها، لن يكون بمقدورها ممارسة الخيار العسكري، الذي يصبح باهظ الكلفة كما حدث بعد اجتياح السور الواقية والحروب الأربعة التي شنها العدو على قطاع غزة. فلا خيارات أمام السلطة القائمة، لا هي قادرة على العودة إلى الخلف ولا التقدم إلى الأمام، وفي هذه الحالة يصعب عليها ضبط أي حراك اجتماعي، الذي قد يظهر على شكل موجات من الأزمات المتنوعة كتعبير عن تفاقم التناقضات الاجتماعية.

وفي كلا الخيارين، السياسي والمقاوم، يتولّد نوع من الاستعصاء، وهو ما يحدث في الوقت الراهن. وفي هذه الحالة تصبح جميع الأطراف، بما فيها الاحتلال، في حالة من عدم اليقين وانتظار ما ستسفر عنه التطورات. أما الانفكاك من هذه الأزمة فلا يتم إلا عن طريق الوصول إلى اتفاقيات داخلية بين مكونات الحركة التحررية، ويجري بموجبها تقاسم أعباء السلطة والمقاومة وتحدي السلطة الاحتلالية بفرض وقائع على الأرض، واتخاذ قرارات سياسية من شأنها إرباك الاحتلال. غير أن من سيتصدى لأية تحولات ثورية، هي مراكز القوى المشكلة للسلطة، لأن أي تغيير جذري، قد يهدد مصالحها ومكاسبها؛ فتسارع لكبح أي تطور من شأنها أن يُشكّل

تهديداً لها، ونجاحها أو إخفاقها مرهونٌ بقوة الحركة التحررية التي إذا تمكنت من استعادة دورها التحرري، ستقلص من هيمنة مراكز القوى التي لن تلبث أن تخضع إذا كانت التطورات أكبر من قدرتها على لجمها أو عرقلتها؛ فتكون في هذه الحالة مخيرة بين الصدام أو الكمون أو السيرمع التيار.

وبهذه الحركة بالإمكان استعادة الحركة الوطنية لدورها التحرري، وإعادة الاعتبار لذاتها، بوصفها حركة تحررية مسؤولة، وملخص العملية يتمثل بالتالي: تحويل السلطة إلى سلطة للجميع، والإعلان عن نفسها أنها دولة مُحتملة، وأنها مستعدة لخيار الصدام المسلح إلى جانب الخيار السياسي، وبهذا تضع قضيتها بالقوة على أجندة القوى الإقليمية والدولة، وتجري عملية الدخول في مرحلة نضاليةٍ تحرريةٍ جديدة تتراوح فيها السلطة والمقاومة، ولكن على قاعدة الوحدة والمقاومة والتمسك بالثوابت، وليس على قاعدة الانقسام وبرنامج التسوية.

# كميل سعيد حسن أبو حنيش

“عضو المكتب السياسي للجهة الشعبية لتحرير فلسطين”



وُلد سنة 1975 في قرية بيت دجن في فلسطين المحتلة. نال البكالوريوس في الاقتصاد، وأصبح مسؤولاً لـ "جهة العمل الطلابي" و"المكتب الطلابي" في الضفة المحتلة. اعتقله العدو الإسرائيلي وسجنه عدّة مرات. كما سُجن لدى أجهزة السلطة الفلسطينية. وما إن بدأت انتفاضة الأقصى، حتى حمل سلاحه وتقدّم الصفوف الأولى، من

خلال مساهمته مع رفاقه في تأسيس "كتائب الشهيد أبو علي مصطفى" الذراع العسكري للجهة الشعبية لتحرير فلسطين.

تعرّض لغير محاولة اغتيال، ومن بينها استهدافه بسيارة مفخخة بتاريخ 2001/5/25 أصيب خلالها إصابة بالغة.

هدمت قوات الاحتلال منزل عائلته، بتاريخ 2005/4/15، طالبته "المحكمة" بدفع مبلغ 15 مليون دولار ردًا على عملية مستوطنة "ايتمار" التي اتهمته بالتخطيط لها (نُفذت في حزيران 2002 وأسفرت عن مصرع خمسة مستوطنين). وقد وُجّهت "المحكمة" الصهيونية إليه تهمة أخرى، بينها تجنيد منفذ العملية الاستشهادية في سوق نتانيا في أيار 2002 (أسفرت عن مصرع ثلاثة مستوطنين).

واصل تعليمه الجامعي خلف أسوار السجن، وحصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية، وعلى الماجستير في الشؤون الإسرائيلية والإقليمية.

بالإضافة إلى ذلك، يعد الأسير كميل أبو حنيش من أبرز مثقفي الحركة الأسيرة، حيث أصدر عدة روايات، أبرزها الكبسولة، ومريم مريم، وعقدة العصفور - قصة قصيرة- وكتاب أدبي فلسفي بعنوان جدلية المكان والزمان في الشعر العربي، وكتاب مشترك مع الأسير وأئل الجاغوب بعنوان التجربة التنظيمية والسياسية في السجن، إضافة إلى مجموعة من الدراسات الأدبية والسياسية المحكمة، وعشرات المقالات الأدبية والسياسية.

بواسطة ومجلة الهدف  
كل الحقيقة للجماهير

WWW.HADFNEWS.PS